الاستيطان الصهيوني

دور جوش ايمونيم



تأليف ديفيد نيومان

ترجمة جمال السيد

كومبيو نشر

للدراسات والاعلام والنشر والتوزيع

الاستيطان الصهيوني

الطبعة الأولى
١٩٩١

الناشر: كومبيونشر (للدراسات والإعلام والنشر والتوزيع)
العنوان: بيروت ـ سوق الروشة الجديد ـ بئر حسن ـ بلوك D 1045
تلفون: ٨٢١٨٦٢ ـ ٨٣٢٢٦٣. فاكس: ٨٢١٨٦٢ LE.
ص. ب. ٥٢٨٣ ـ ١١٣

الاستيطان الصهيوني

في الضفة الغربية

دور جوش ايمونيم

تأليف
ديفيد نيومان

ترجمة
جمال السيد



كومبيو نشر
للدراسات والأفلام والنشر والتوزيع

تقديم

الاستيطان اليهودي في الضفة الغربية، بقلم ديفيد نيومان، مجموعة من التقارير العلمية، التي تتناول وجهين اساسيين للحقيقة:

الأول: أهداف هذا الاستيطان، الذي يشكل عصب السياسة الرسمية الفعلية، لكافة الحكومات المتعاقبة على إدارة الكيان الاستيطاني، وارتباط هذا العصب، بالنخاع الشوكي للحركة الصهيونية المؤسسة على فكرة «إسرائيل الكبرى».

الثاني: دور منظمة «غوش إيمونيم»، في تنامي هذا الدور بصورة عامة، وفي اطار تنفيذ برامج الاستيطان بصورة خاصة.

وما يكشفه دور «غوش إيمونيم» من عمق تأثير الفكرة الدينية، والتيارات المعبرة عنها، في الوجدان العام للشتات واتجاهاته السياسية عامة.

وفي الفترة التي أعقبت حرب الخليج، التي خاضها المجتمع الدولي، وعلى رأسه الولايات المتحدة الاميركية تحت شعار تطبيق قرارات الأمم المتحدة، أصبح تطبيق القرارات المتعلقة بالنزاع العربي الصهيوني، والصادرة عن الأمم المتحدة،

محور التحرك العربي تجاه المجتمع الدولي والولايات المتحدة الاميركية بصورة خاصة . .

لذلك ينبغي تسليط الضوء، على العوامل والمعطيات، التي تشكل خلفية اللوحة، بحيث يبدو أمام الباحث والمهتم، حجم العوامل، وتشابك الأدوار، التي يترتب على تفاعلها في نهاية المطاف، تحديد الجواب الاسرائيلي على المطالبة بتطبيق قرارات الأمم المتحدة بصدد فلسطين وخصوصاً القرارين ٢٤٢ و٣٣٨.

الاستيطان اليهودي في الضفة الغربية، مادة دراسية تسهم في إلقاء الضوء، لازاحة العتمة عن جوانب هامة ينبني عليها الكثير من النتائج.

ناصر قنديل

الفصل الأول

تمهيد

دُرست إقامة المستوطنات الجديدة في أرجاء مختلفة من العالم على أساس دواعيها الاجتماعية ـ الاقتصادية بالدرجة الأولى. وتتباين سياسات الاستيطان تبعا لطبيعة المشكلة الخاصة التي يرجى منها حلها. وتتضمن هذه السياسات أهدافا مثل تخفيف حدة فقر الريفيين وحدة الاكتظاظ السكاني، واستخراج الموارد الأولية الثمينة واستغلالها في المناطق غير المأهولة، واستثمار أراض جديدة في المناطق الهامشية، وسكنى المناطق الاستراتيجية، استناداً إلى دوافع سياسية. وتعتمد درجة نجاح أي مشروع استيطاني جديد اعتماداً كبيرا على قدرة المخطط على التخطيط بأكثر الأشكال الشاملة والعقلانية إمكاناً، وعلى درجة الاندماج بين أي هياكل جديدة والهياكل القائمة. ومن الضروري ـ أيضاً ـ وجود استعداد لدى المستوطنين لتنفيذ مثل هذا المشروع وإنجاحه. وبالإضافة إلى ذلك، لا بد للسلطة الحاكمة أن تعتبر المشروع ذا أهلية كافية بحيث تكون مستعدة لانفاق رؤوس أموال وتخصيص اعتمادات ضخمة لتلبية تكاليف السنوات الأولى للمشروع.

وليس استخدام الاستيطان كوسيلة لتأمين مناطق من الأرض وللسيطرة عليها بجديد. ويشهد على هذا الشكل للنشاط استخدام الصليبيين للمستوطنين في أسبانيا في القرن الخامس عشر، وسياسات أسرة هابسبورج ضد الامبراطورية العثمانية، والاستيطان الصيني في

منشوريا، والمعسكرات البريطانية في الهند، والتطورات في مناطق الحدود لبلدان أمريكية ـ لاتينية كثيرة. وهناك، أيضاً، حالات كثيرة لقيام جماعات خاصة بانشاء شبكات من المستوطنات في محاولة لصون ثقافاتها، وذلك ـ غالباً ـ في مواجهة خطر تعرضها للاضطهاد أو الاستيعاب. وقد كتب البقاء لمجتمعات الأميش في بنسلفانيا بوصفها طائفة متميزة عن طريق إقامة مستوطنات متكاملة، وعن طريق تطوير ثقافة شعبية متكاملة على صعيد إقليمي. وبالمثل، يحيا الاخوان الهوتيريون أساساً في مستوطنات متناثرة عبر مقاطعات البراري في كندا. وقد تشكلت المجتمعات المارونية في هضاب لبنان الداخلية كنتيجة للهرب من الاضطهاد في القرن الخامس والقرون التالية له. كما أن استيطان الدروز، إعتباراً من القرن الحادي عشر، قد بدأ يلعب دورا رئيسياً في هذه المنطقة نفسها. وفي مكان آخر من الشرق الأوسط، شكلت قبيلة الاخوان مدناً صحراوية صغيرة في العربية السعودية في أوائل القرون العشرين، كانت بمثابة مستوطنات لمحاربين ذوي رسالة يستحيل بالنسبة إليهم فصل السياسية عن الدين.

والنشاط الإستيطاني الذي سوف ندرسه في هذا البحث هو نشاط فريد حيث أنه يتألف من إقامة مستوطنات في منطقة مكتظة فعلاً بالسكان، ومواردها الاقتصادية الطبيعية قليلة، وقيمتها الاستراتيجية، بمعايير القرن العشرين، مشكوك فيها. وبالإضافة إلى ذلك، ينقسم المجتمع الذي يرعى هذه المستوطنات إنقساماً عميقاً في موقفه تجاه أهميتها. ويتعين البحث عن اعتبارات غير الاعتبارات الاجتماعية ـ الاقتصادية في محاولة تحديد ماهية القوة الدافعة المؤدية إلى إقامة هذه المستوطنات.

الخلفية السياسية والإيديولوجية

لا يزال النزاع العربي ـ الإسرائيلي، على الرغم من اتفاقيات صلح كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل في عام ١٩٧٩، واحداً من الأسباب الرئيسية لإنعدام الإستقرار الدولي. وتعد مسألة الضفة الغربية وقيام وطن فلسطيني مسألة محورية بالنسبة إلى هذا النزاع. وقد شهد العقد الماضي استقطاباً متزايداً للمواقف المتصلة بهذه المسألة المثيرة للجدل، يبدو ظاهرياً أنه يؤدي بصورة مطردة إلى الابتعاد عن حل وسط، وإلى الاقتراب من صدام جديد. وتتمثل إحدى المسائل الرئيسية في إقامة مستوطنات يهودية جديدة في أرض الضفة الغربية، وذلك أساساً على يد حركة جوش أيمونيم وفي ظل حكومة ليكود اليمينية.

وقد نسب دائماً دور رئيسي للعامل «الاستراتيجي» في التخطيط الاستيطاني في إسرائيل، في كل من فترتي ما قبل قيام الدولة وما بعد قيامها. ويشير كيمرلينج إلى أن «صهيون»، كانت مجرد مفهوم غامض وغير محدد ومرن فيما يتعلق بالأرض[1]، الأمر الذي يترك لمفسريه درجة عظيمة من الحرية داخل حدود نظرية أوسع. ولم تحدث السيطرة على الأراضي إلا حيث ومتى سمحت الإمكانيات بذلك (أي، الوضع السياسي، والظروف الاجتماعية، والموارد المالية). وبينما تم الإستيطان العربي خلال فترة زمنية أطول اعتماداً على الظروف المناخية، والأمن، وإمكانية الوصول، والموارد الطبيعية، كان يتعين على الاستيطان اليهودي أن يتم حيث يسمح المجال ـ خاصة في الفترة الواقعة بين إقامة المستوطنات الأولى في ثمانينات القرن التاسع عشر وموجة الهجرة الرئيسية الثالثة، إعتباراً من عام ١٩١٩.

ويشير بليك[2] إلى أن التوزيع المتناثر للقرى في عام ١٩١٩ كان

يعكس مدى توافر الأرض للشراء، الأمر الذي أدى إلى استيطان السهل الساحلي، الذي كان معظمه يتألف من كثبان رملية ومستنقعات ومن ثم كان مهجوراً في معظمه. وإعتباراً من عام ١٩٢٠ وحتى عام ١٩٣١، أصبح الاستيطان أكثر اتصالاً،حيث تم استيطان مناطق أوسع. لكن هذه المناطق ظلت واقعة في وديان وسهول وسط وشمال فلسطين.

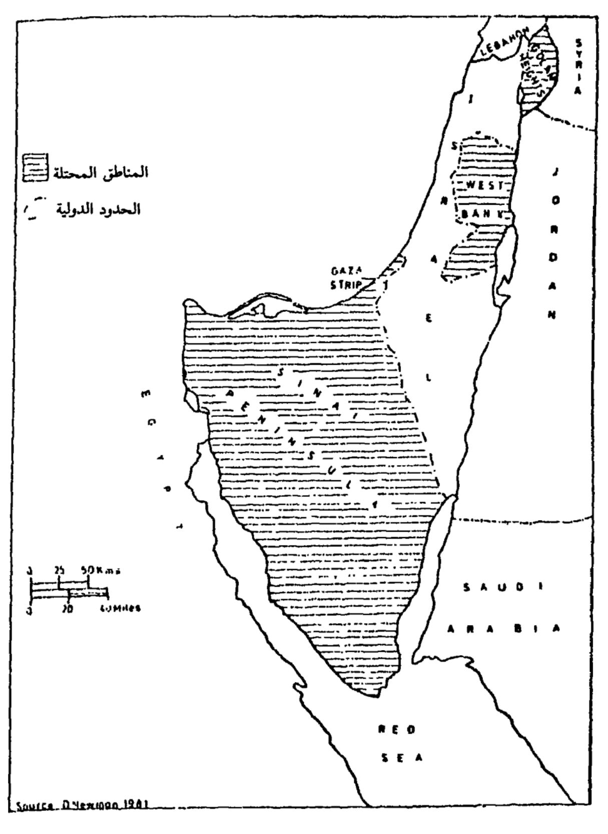
وكان الدور السياسي والإستراتيجي للإستيطان في مناطق رئيسية، من أجل إقامة وجود يهودي دائم، مرحلة ثانية في عملية الاستيطان الأولى. وقد أدت هذه المرحلة إلى الإستيطان عبر مجال أوسع بسبب الحاجة إلى السيطرة المادية على مناطق من الأرض. وفي الفترة الكثيفة للنشاط الاستيطاني الذي تم بين عامي ١٩٣٦ و١٩٣٩، أقيمت خمس وخمسون مستوطنة جديدة، معظمها في مناطق لا يسكنها يهود. وكان وادي بيت شيعان، وحوض الحولة، والجليل الغربي، وتلال منشه، كلها مناطق نشاط استيطاني مركّز، كان من المأمول فيه أن يخلق وجوداً يهودياً، ويُسهل ذلك إدخال هذه المناطق في دولة يهودية تقوم في نهاية المطاف. وعقب صدور الكتاب الأبيض البريطاني في عام ١٩٣٩[٣]، والذي قصر الأرض المتاحة للاستيطان اليهودي قصرا حادا على جزء صغير من غرب فلسطين، جرى السعي إلى الاستحواذ على الأرض في كل مكان ـ خاصة في تلك الأجزاء الممنوع شراؤها. وسرعان ما تم استيطان مناطق من الأرض يملكها اليهود ولم تكن قد استوطنت بعد (مثل أجزاء من شمال النقب). وذلك عن طريق مستوطنات البرج والأسلاك الشائكة، التي كانت تقام بين عشية وضحاها. وعند حلول الأربعينات، كان يجري إنشاء شبكات من المستوطنات لضمان الدفاع عن الأرض والتعاون اليهوديين.

وقد استوعبت الأرض التي تضم الدولة الإسرائيلية منذ عام

١٩٤٨ كل المستوطنات الريفية اليهودية القائمة ما عدا بعضاً منها، في حين أكدت التنمية، في السنوات الأولى للدولة، على تدعيم وتعزيز هذه الشبكة الاستيطانية على طول الحدود الشمالية، وفي مناطق النقب التي تشكو من تخلخل سكاني في الجنوب. وبعد النشاط الاستيطاني الجماعي في أوائل الخمسينات، أقيمت مستوطنات جديدة قليلة بين عامي ١٩٥٦، ١٩٦٧ ولم تكن المنطقة التي صارت تعرف بالضفة الغربية داخلة في دولة إسرائيل، حيث أنه لم يكن قد حدث استيطان يهودي في تلك المنطقة. ولذا، ففي حين كانت تلك المنطقة هي مركز الممالك اليهودية القديمة، لم تكن تعتبر هامة للمشروع الصهيوني كالسهول والوديان الساحلية.

ومع ذلك، يشير كيمرلينج[٤]، إلى أن الضفة الغربية ومناطق هضاب الجليل قد احتفظت بأهميتها التاريخية، ونظرت إليها بعض الجماعات على أنها تشكل جزءاً لا يتجزأ من فلسطين، وذلك بعد وقت طويل من بدء الاستيطان اليهودي. ثم إن هوستون[٥] يشير إلى أن «خلق دولة إسرائيل في عام ١٩٤٨ والاستحواذ من جديد على موقع المعبد في القدس في عام ١٩٦٧ قد أيقظا على نحو حاد المغزى الرمزي القوي للمكان والأرض في الوعي اليهودي».

ومنذ إحتلال الضفة الغربية في عام ١٩٦٧ حدث نشاط استيطاني كثيف في تلك المنطقة على يد السلطات الإسرائيلية (الشكل ١). ومن عام ١٩٦٧ إلى عام ١٩٧٧، أقيمت المستوطنات الجديدة على طول الحدود الشرقية للضفة الغربية ومرتفعات الجولان كجزء من استراتيجية، تعرف عموما باسم خطة آلون، التي كان تركيزها ينصب على تأمين الحدود الجديدة عن طريق مستوطنات يمكن الدفاع عنها، وقد تضمنت مناطق الحدود هذه التركزات السكانية العربية الأقل كثافة (الشكل ٢)

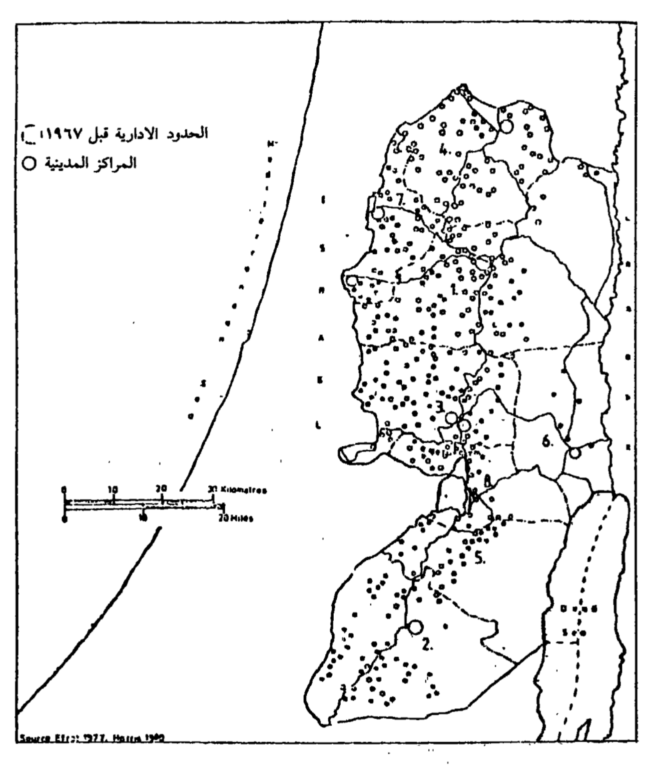


الشكل ١ : إسرائيل والأراضي المحتلة بعد عام ١٩٦٧

عبر الأراضي المذكورة، وهكذا تجنبت استيطان مناطق الضفة الغربية المكتظة بالسكان. ولا بد من الإشارة هنا إلى أن عدداً كبيرا من الناس كان قد ترك هذه المناطق بعد حرب ١٩٦٧. وطبقا للمعطيات التي قدمها هاريس (١٩٧٨)، فقد اضطر حوالي ٩٣ في المائة من سكان مرتفعات الجولان (حوالي ١٠٠,٠٠٠ نسمة) وحوالي ٨٧ في المائة من سكان وادي الأردن (حوالي ٧٥,٠٠٠ نسمة)، إلى الرحيل بهذه الصورة. وهكذا أصبحت هذه المناطق خالية من السكان.

وتشكل مسألة الاستيطان في الأراضي المحتلة واحداً من النزاعات الإيديولوجية الرئيسية داخل المجتمع الإسرائيلي. وضمن إطار الصهيونية الواسع، تظل هناك تفسيرات مختلفة لماهية الصهيونية الفعلية. والمكونات الرئيسية للايديولوجية الصهيونية، هي مكونات النزعة القومية، والاشتراكية، والدين. وقد قادت النزعة القومية العلمانية إلى انبثاق الحركة الصهيونية السياسية للقرنين التاسع عشر والعشرين. ولهذا فقد فُسِّرَ هذا الإطار العام تفسيرات متباينة من جانب جماعات من الناس ذات معتقدات اشتراكية أو دينية محددة.

وتعد الأرض الفعلية التي نحن بصددها عنصرا محوريا في الايديولوجية الصهيونية، وبوجه أكثر تحديداً الأيديولوجية الصهيونية الدينية. ويمكن تمييز فريقين أيديولوجيين رئيسيين بين السكان الإسرائيليين فيما يتعلق بالنشاط الاستيطاني في الضفة الغربية، أعني حكومات الماباي (حزب العمل) الإشتراكية، العلمانية، وحكومة ليكود، وحركة جوش إيمونيم اللتين تحبذان المشروع الخاص، واللتين تتميزان بالتوجهات الدينية ـ التاريخية. ويتخذ هذان الفريقان العامان مواقف متباينة تجاه مسألة الاستيطان في الضفة الغربية. إذ تتخذ حركة جوش إيمونيم موقفاً أيديولوجياً فيما يتعلق بمسألة الأراضي ومجال

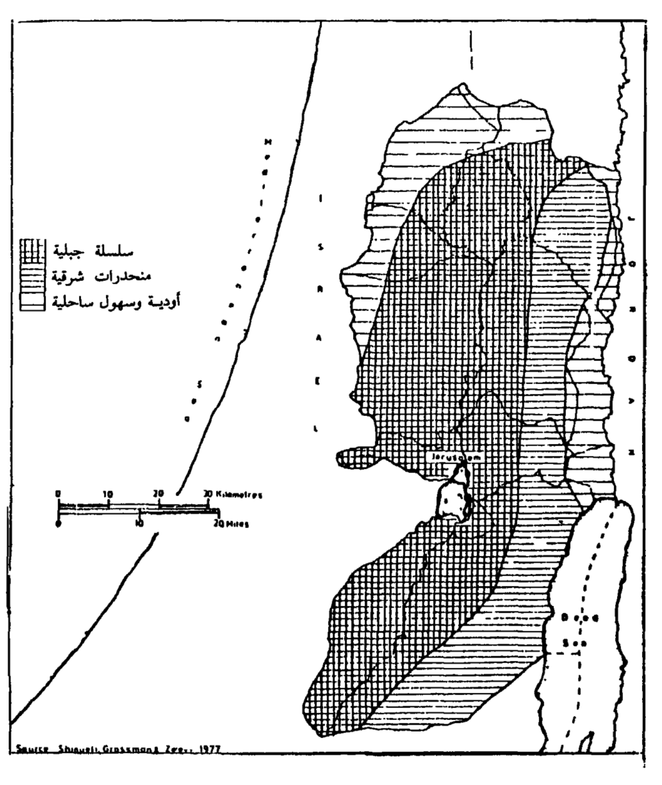


الشكل ٢ : السكان العرب في الضفة الغربية

الاستيطان، إستناداً إلى وجهة نظر دينية أصولية، تتركز حول مفهوم، إيرتيز يسرائيل (أي أرض إسرائيل)[٧]، وهذه وجهة نظر أكثر تطرفاً من وجهة نظر ائتلاف ليكود الذي ينظر إلى المسألة من زاوية تاريخية، أكثر من كونها زاوية دينية. وقد ارتبط تنفيذ سياسات الاستيطان القائمة على هذا الخط الفكري ارتباطاً محدداً بحزب حيروت اليميني الذي يتزعمه مناحيم بيجين، والذي يعد الشريك الرئيسي في الحكومة الإئتلافية الإسرائيلية منذ مايو عام ١٩٧٧. وتمثل حركة جوش ايمونيم توسيعا جذريا لوجهة النظر هذه. أما فريق الماباي فهو يتبنى وجهة نظر أكثر عملية تجاه الأراضي ومجال الاستيطان، إستناداً إلى فكرة الحدود التي «يمكن الدفاع عنها». وقد طرحت وجهة النظر هذه ـ بوجه أخص ـ من جانب ييجال آلون، نائب رئيس الوزراء، والذي كان وزيراً للخارجية في وقت ما[٨].

مجال البحث

تعد الضفة الغربية وحدة سياسية، أكثر من كونها وحدة طبيعية، شكلتها خطوط وقف إطلاق النار أثر حرب عام ١٩٤٨، وإتفاق الهدنة بين إسرائيل والأردن في عام ١٩٤٩[٩]. وتستوعب المنطقة، باستثناء القدس الشرقية، حوالي ٥,٥٠٥ من الكيلومترات المربعة. وتتضمن ثلاث مناطق فرعية طبيعية متميزة تمتد من الشمال إلى الجنوب، تشمل وادي الأردن شبه الجاف في الشرق، والمنحدرات الشرقية، الممتدة من الوادي إلى السلسلة الجبلية الواقعة إلى الغرب منه، والسلسلة الجبلية نفسها (الشكل ٣) وهذه السلسلة الجبلية ليست غير جزء من الحزام الجبلي الذي يمتد من نهر الليطاني في لبنان شمالاً إلى مداخل بئر سبع جنوباً. ويحد الجبال السهل الساحلي غربا وسهل النقب جنوباً ووادي الأردن شرقاً.



الشكل ٣: الضفة الغربية: الأقاليم الطبيعية

ويبلغ متوسط ارتفاع مرتفعات الوسط ما بين ٧٠٠ و٩٠٠ متر. وتصل الذروة إلى ١,٢٠٨ أمتار في الجليل. أما الأراضي المستوية الموجودة فتقع في الأجزاء العليا من هذه الهضاب، فوق المنحدرات الحادة للوديان الضيقة. وتعد أراضي الوديان الواسعة محدودة إلى حد ما في الجليل والسامرة وغير موجودة بالمرة في يهودا (الضفة الغربية الجنوبية). وتعتبر المياه نادرة حيث لا توجد أنهار مملوءة بالمياه على مدار العام، وحيث تعد المياه الجوفية المتواجدة على أعماق معقولة قليلة. وخلافاً لذلك، تتوافر في السهل الساحلي ـ الذي اجتذب الاستيطان اليهودي المبكر ـ شروط جد ملائمة للزراعة حيث توجد وفرة في الأراضي المستوية، والتربة العميقة، وشروط تزود معقولة بالمياه.

وتشكل يهودا والسامراه* (الضفة الغربية)[١٠] جزءاً من مسيف وسط فلسطين، حيث تتألف يهودا (الضفة الغربية الجنوبية) من جبال الخليل والقدس، وتغطي السامرة (الضفة الغربية الشمالية) المنطقة الممتدة من القدس شمالاً إلى جنين. وتغطي هاتان المنطقتان معا حوالي ٣,٧٠٠ كيلومتر مربع، طولها ١٣٠ كيلو متراً ومتوسط عرضها ٤٠ كيلو متراً. ويحدهما في الجنوب حوضا بئر سبع وآراد ومن الشمال وادياً بيت شيعان وجيزريل. وتمتد جبال يهودا (الضفة الجنوبية) حوالي ٧٠ كيلو متراً طولاً. ومن هذه السلسلة، تحتل جبال الخليل النصف وتشكل أعلى منطقة متصلة في فلسطين، حيث لا تنخفض في أي مكان تحت ٧٥٠ متراً، وترتفع في بعض الأماكن إلى ١,٠٠٠ متر. ويعد الجزء

* هذا المصطلح يخص الكاتب المتأثر بالتسميات الصهيونية السائدة في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

الجنوبي لجبال الخليل متوسط الارتفاع وهو يمتزج بالصحراء في نهايته.

وتعد الضفة الغربية الشمالية أصغر المنطقتين، وتحدها من الجنوب سفوح رام الله، ومن الشمال جنين، ومن الشرق وادي الأردن. وحدّها الغربي هو طريق طولكرم ـ قلقيلية. ويبلغ طول المنطقة حوالي ٦٠ كيلومتراً، ويبلغ عرضها عند نقطة الوسط منها حوالي ٤٠ كيلومتراً. والسامرة أنسب للزراعة من يهودا. والمعدل السنوي لمياه الأمطار التي تسقط عليها، والذي يتراوح بين ٧٠٠ مم و ٨٠٠ مم هو تقريباً ضعف المعدل السنوي للأمطار التي تسقط على يهودا، ويعتبر سطح التربة فيها أكثر اتصالاً بكثير. أما تلالها، التي ترتفع عموماً إلى ما بين ٤٠٠ و٥٠٠ متر فوق سطح البحر فهي أدنى كثيرا من تلال يهودا.

وتعتبر أهمية الأماكن التاريخية التوراتية واليهودية في يهودا والسامرة (الضفة الغربية) عاملاً أيديولوجياً رئيسياً يحرك حركة جوش إيمونيم في فلسفتها الاستيطانية. وقد أقيم كثير من مستوطنات جوش إيمونيم على يد جماعات من المتطرفين، وكان هدفها الاستيطان في مواقع واقعة على السلسلة الجبلية الاستراتيجية، وهي المواقع المحددة التي توجد على مقربة من المراكز اليهودية القديمة. وتعرف المنطقة المؤلفة لهضاب الضفة الغربية بيهودا والسامرة عند مستوطني جوش إيمونيم نسبة إلى أسماء الممالك اليهودية القديمة التي قامت في تلك المنطقة. فبعد الفتح الأول لهذه الأرض على يد يشوع في القرن الثاني عشر قبل العصر المسيحي، كانت المملكة الإسرائيلية تتركز دائماً في تلك المنطقة، حيث أصبحت القدس والخليل مدينتين رئيسيتين. وقد قسمت المملكة إلى مملكتين بعد موت الملك سليمان في القرن العاشر قبل العصر المسيحي. وأخذت المملكة الجنوبية تعرف باسم يهودا

وعاصمتها القدس، لكنها اتخذت ـ فيما بعد ـ اسم شمرون (الضفة الجنوبية) بعد إقامة مدينة كبرى تحمل هذا الاسم. وتتبدى الأهمية التي يوليها مستوطنو جوش إيمونيم لمعظم هذه المنطقة في الأسماء المختارة للكثير من مستوطناتهم، التي غالباً ما تكون عين أسماء الأماكن اليهودية القديمة في هذه المنطقة.

وقد وقعت الضفة الغربية كلها تحت سيطرة الإدارة العسكرية الإسرائيلية بعد حرب الأيام الستة في يونيو عام ١٩٦٧ . وكانت المنطقة تضم ما يقرب من ثمانية مراكز إدارية. وقد أعادت الإدارة الإسرائيلية اللاحقة رسم هذه الحدود، وأنقصت عدد المراكز إلى سبعة. وكان العدد الإجمالي للسكان العرب في عام ١٩٦٧ : ٥٩٨,٦٣٧ نسمة. أما الإحصاء السكاني الأردني، في عام ١٩٥٢ ، فقد أظهر وجود ما يقرب من ٦٦٧,٠٠٠ نسمة. وإذا ما أخذنا في اعتبارنا الزيادة الطبيعية، نجد أن الانخفاض في عدد السكان من عام ١٩٥٢ إلى عام ١٩٦٧ كان ملحوظاً. وقد نجم عن خروج لاجئين فلسطينيين في عام ١٩٦٧ (حوالي ٢٥٠,٠٠٠ نسمة)، وهجرة خارجية ملحوظة من جانب الذكور في القوة العاملة. وقد استمر الانخفاض حتى عام ١٩٦٩، حين أخذ هذا الاتجاه في الإنقلاب منذ ذلك التاريخ. ومع حلول عام ١٩٨٠، كان عدد السكان العرب قد ارتفع إلى ما يقرب من ٧٢٠,٠٠٠ نسمة (٨٣٥,٠٠٠ نسمة بمن في القدس الشرقية)، وهؤلاء السكان موزعون على مجموعة متنوعة من المدن والقرى، التي تقتصر بصورة رئيسية على السلسلة الجبلية والوديان الأوسع. وتنتشر المدن الكبرى نابلس، رام الله، والقدس الشرقية، والخليل على طول خط شمالي ـ جنوبي السلسلة الجبلية. أما جنين، وطولكرم، وبيت لحم، وقلقيلية، وأريحا فهي مدن أصغر. وتختص المدن بحوالي ٣٠ في المائة من السكان

العرب. أما الباقون فهم مبعثرون على ما يقرب من ٣٨٠ قرية، يعتمد معظمها على الزراعة كمورد اقتصادي رئيسي له. وكانت كثافة السكان ١٠٩ نسمة في كل كيلو متر مربع واحد، في عام ١٩٦٧، وقد ارتفعت إلى ١٢٥ في عام ١٩٧٧. ويوجد حوالي ٤٧,١ في المائة من السكان في المجموعة التي تتراوح أعمارها بين الصفر والرابعة عشر. ويرجع ذلك إلى كل من نسبة المواليد العالية وهجرة الذكور الواسعة في المجموعة التي تتراوح أعمارها بين الخامسة والعشرين والرابعة والأربعين، ويساعد ذلك على تفسير السبب في أن القوة العاملة في ظل الحكم الأردني كانت صغيرة بالقياس إلى العدد الإجمالي للسكان (حوالي ٢٢ في المائة). وقد تزايدت العمالة منذ ذلك الحين، لكن ذلك يرجع إلى الاستيعاب الاقتصادي التدريجي للضفة الغربية كمصدر للعمل رخيص الأجر في إسرائيل. ومع حلول عام ١٩٧٠، كان ما يقرب من ١٤,٥٠٠ عامل (١٢,٨ في المائة من القوة العاملة) يعملون في إسرائيل، وقد ارتفع هذا الرقم إلى ٣٧,٠٠٠ (٢٨,٦ في المائة) مع حلول عام ١٩٧٦. والواقع أن نظام تسويق الضفة الغربية قد أعيد توجيهه إلى درجة كبيرة، بحيث يكمِّل الاقتصاد الإسرائيلي كنتيجة للسياسات الإسرائيلية منذ عام ١٩٦٧.

والمورد الرئيسي للدخل في الضفة الغربية ناشيء عن الزراعة. فحوالي ٤٠ في المائة من الأرض مزروعة، مع أن حوالي ٢ في المائة فقط هي التي تُروى. وتتّسع المساحة المزروعة وتتقلص من عام لآخر تبعا لسقوط الأمطار المتغير. وقد كشف إحصاء أجرته السلطات الإسرائيلية في عام ١٩٦٧ أن ٥١,٠٠٠ (٤٢ في المائة) من أسر الضفة الغربية لها مزارع. ويقيم معظم المزارعين في القرى وليس في الأرض الزراعية نفسها. وذلك بسبب الدرجة العالية لتفتت الحيازات، حيث

تتباعد الحيازات الواحدة عن الأخرى. وتتمثّل المشكلة الرئيسية التي تواجهها الزراعة في هذه المنطقة في قلة الأمطار ونسبة التبخر العالية، خاصة في وادي الأردن. ويحصل الجزء الشمالي من الضفة الغربية والسلسلة الجبلية على معظم الأمطار. وقد كانتا دائما المنطقتين الأكثر إنتاجية. وهناك بعض الحاصلات عالية القيمة، وهي في معظمها فاكهة وخضروات، لكن المساحة المحصولية الإجمالية تهيمن عليها مساحات واسعة مزروعة بالنباتات التي تأتي بالحبوب. وحتى عام ١٩٦٧، كانت الزراعة المعيشية هي القاعدة، إذ لم يكن يصل السوق غير جزء من الإنتاج. وكانت الصادرات إلى الضفة الشرقية والدول العربية المجاورة تتألف من الخضروات والفواكه. وبعد حرب عام ١٩٦٧، مكّنت سياسة «الجسور المفتوحة» التي دعا إليها موشى دايان، وزير الدفاع، سوق الاستيراد والتصدير في الضفة الغربية من الاستمرار في التعامل مع بقية الأردن. على أن الأهداف طويلة المدى ومتوسطة المدى، كانت تتمثل في إدماج إنتاج الضفة الغربية الزراعي في الاقتصاد الإسرائيلي. وإلى جانب احتفاظ الضفة الغربية بسوقها المحلية وسوق الأردن، فقد أصبحت تباع منتجاتها أيضاً في إسرائيل نفسها، وتصدّر إلى أوروبا عن طريق الشركة الإسرائيلية لتصدير الحاصلات الزراعية. وقد أدى إدخال التخصّص في إنتاج الحاصلات إلى استيراد حاصلات من إسرائيل كانت تزرع في وقت من الأوقات في الضفة الغربية. وبالإضافة إلى ذلك، أدى الاستخدام المتزايد للأساليب المعتمدة على تكثيف استخدام رأس المال، إلى تناقص في القوة العاملة المشتغلة في الإنتاج الزراعي، الأمر الذي أدى إلى تحركات يومية أكثر إلى إسرائيل للعمل هناك. وأخيراً، أدى حفر حوالي سبع عشرة بئراً على يد شركة ميكوروت (الشركة الإسرائيلية للمياه، ومصادرة الآبار القديمة لتزويد إسرائيل بالمياه) إلى انخفاض كمية المياه المتاحة لعرب الضفة

الغربية. وتواجه الآن زراعة الضفة الغربية، بوجه عام، انخفاضاً في القوة العاملة، والأرض، والمياه، رغم تزايد الحاصلات الذي نجم عن إدخال تقنيات ومعدات جديدة.

أما القطاع الصناعي للضفة الغربية فقد كان دائماً ضعيفاً. فقد عانت من فشلها في اجتذاب الاستثمارات الرأسمالية، في حين كان موقعها، من الناحيتين الطبيعية والسياسية على حد سواء، يستتبع تكاليف نقل عالية. وهذا يعوق التوسع القائم على استيراد المواد الأولية أو على الأسواق الخارجية. وقد استند النمو الصناعي بين عامي ١٩٤٨ و١٩٦٧ إلى المشروعات الخاصة. وفي عام ١٩٦٧، كانت الضفة الغربية تضم نصف سكان الأردن في حين لم تكن تضم غير ٢٢ في المائة من الصناعة و١٦ في المائة من وسائط النقل. وفي ظل السيطرة الإسرائيلية، حدث كثير من التعاقد على العمل من الباطن من جانب الشركات الإسرائيلية، وذلك بسبب سوق العمل الرخيص الموجودة في الضفة الغربية. ومع أن الصناعة قد نمت نمواً طفيفاً منذ عام ١٩٦٧، إلا أنها ما زالت تشكل أقل من عشرة في المائة من الناتج المحلي الاجمالي للضفة الغربية، ويعتبر معظمها معتمداً إعتماداً كبيراً على الاقتصاد الإسرائيلي.

ويبين تحليل الموارد البشرية والطبيعية للضفة الغربية أن المجال ضيق أمام هياكل استيطانية جديدة، خاصة إذا كان يراد لهذه المنطقة، أن توجد في عزلة عن الشبكات القائمة المهيمنة. ولا تعني الحجج التي تؤكد على الأهمية الاستراتيجية للاستيطان اليهودي في تلك المنطقة أن مثل هذه المستوطنات سوف تكون أقل إصطناعاً من الناحية الاجتماعية ـ الاقتصادية . ومع ذلك، فقد استخدمت الحجة الاستراتيجية أساساً فيما يتعلق «بالكيبوتزات» و«الموشافات» المستندة إلى الزراعة في وادي

الأردن، حيث توجد بالفعل موارد للتنمية الزراعية أذا ما أعدت إعداداً مناسباً. ولكن هذا نفسه لا ينطبق على هضاب الضفة الغربية، حيث تبلغ كثافة السكان العرب الأصليين ذروتها. وحيث لا تتوافر مساحات واسعة من الأراضي الزراعية، وحيث لا تتوافر أهمية استراتيجية لها إلا من زاوية كيفية الدفاع عن هذه المستوطنات الجديدة في بيئة معادية بحكم الطبيعة. وهذا يزيد ـ بدلاً من أن يقلل ـ من الحد الأدنى لمتطلبات الأمن.

وبتطور الحرب التكنولوجية الحديثة تنحسر الأهمية التي تولى للاستيطان اليهودي كوسيلة تتيح موطىء قدم مدنياً دائماً في منطقة ما، وللتفكير ذي التوجهات الدفاعية المرتبطة به. ولذا فسوف يصبح من الواضح أنه يتعين البحث عن أسباب أخرى وفهمها لتفسير النشاطات الاستيطانية التي تقوم بها حركة جوش إيمونيم فيما يبدو أنه بيئة طبيعية وبشرية غير ملائمة.

هـوامش الفصل الأول

(١) كيمرلينج، ب، ١٩٧٩، ٢٥.

(٢) بليك، ج. هـ.، في بومون وبليك وواجستاف، ١٩٧٦.

(٣) س م ن د. الوثيقة رقم ٦٠١٩، فلسطين: بيان سياسي، (كتاب ماكدونالد الأبيض) هـ م إس أو، لندن.

(٤) كيمرلينج، ب، ١٩٧٩.

(٥) هوستون، ج. م.، ١٩٧٩، ٢٣٢.

(٦) هاريس، و.و.، ١٩٧٨.

(٧) «أرض إسرائيل» أو «ايريتز يسرائيل» هو المصطلح الذي يستخدم للإشارة إلى الأهمية الدينية للأرض محل البحث. ويمكن لهذا المصطلح أن يشير إلى أية أرض تقع داخل الحدود التي حددتها التوراة. أما الأهمية الدينية الحالية فهي مستقاة من الوعود الإلهية الموجودة في سفر التكوين، ١٢ (١٨) ٢٦ (٣ - ٤)، ٢٨ (١٥)، ٣٥ (١٢)، في حين يرد ذكر لنطاق الأرض «الموعودة» في سفر التكوين، ١٢ (١٨)، وفي سفر العدد، ٣٤ (١ - ١٥) وفي سفر يشوع، ١ (١ - ٦).

(٨) كان ييجال آلون عضواً بارزاً في حكومات عمالية إسرائيلية متعاقبة. وكانت خطته الاستيطانية هي التي تبنتها الحكومة بصورة غير رسمية للضفة الغربية، حيث عرفت باسم خطة آلون. وجنبا إلى جنب مع تولي منصب نائب رئيس الوزراء ومنصب وزير الخارجية، ترأس لجنة الاستيطان الوزارية الهامة للغاية في السبعينات. وقد مات في عام ١٩٨٠.

(٩) للإطلاع على الأدبيات العامة حول كل جوانب تاريخ وجغرافية الضفة الغربية، أنظر بيان المراجع في نهاية هذا الكتاب.

(١٠) يستخدم إسرائيليون كثيرون مصطلح «يهودا والسامرة» للإشارة إلى منطقة

الضفة الغربية، نسبة إلى اسميها القديمين. ويستخدمه، بوجه خاص، متطرفو جوش إيمونيم والمتطرفون الاستيطانيون الآخرون، الذين يطالبون بكل «أرض إسرائيل» التاريخية. وبعد انتخاب حكومة ليكود في عام ١٩٧٧، لم تعرف الضفة الغربية في البيانات والتقارير وغير ذلك من الوثائق الحكومية إلا باسم «يهودا والسامرة».



الفصل الثاني

المواقف تجاه الأرض المحتلة



أثّرت الحرب العربية ـ الإسرائيلية في يونيو عام ١٩٦٧ تأثيراً عظيما على التفكير السياسي والسياسات الإسرائيلية. ولم تكن مسألة السيطرة على مناطق محددة من الأرض قاصرة على التفكير العسكري وحده. فقد برزت إلى الصدارة معتقدات أيديولوجية عميقة وعلاقتها بتفسير الصهيونية الحديثة وحدود دولة إسرائيل الدائمة في المستقبل. وقد أدى ذلك إلى كثير من الجدل والنزاع الداخليين داخل المجتمع الإسرائيلي. ويقول كيمرلينج[١] أنه، بعد حرب الأيام الستة:

«تحسّس المجتمع ضغوطاً لإعادة إدخال هذا المجال في الخريطة الادراكية والتصرف إزاءه من زاوية تعبيرية».

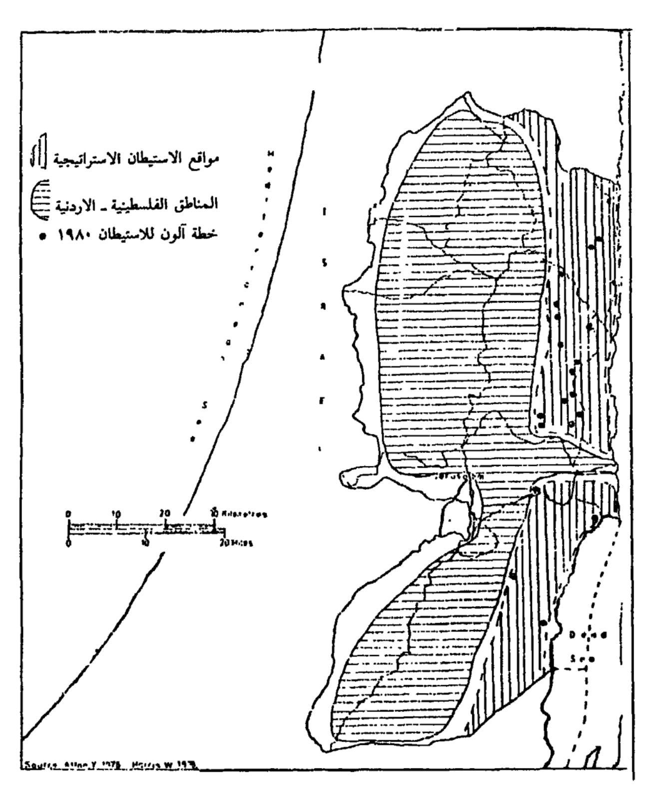
وبالمثل، يرى هيرست[٢] أن:

«. . . الإسرائيليين المحدثين قد اكتشفوا من جديد بين عشية وضحاها الحماس والحلم اللذين كانا قد ألهما الرواد الأوائل. وقد انطلق هذا البعث الصهيوني في تيار متدفق من الموروثات والتصبورات التوراتية ـ الاستراتيجية والاكليركية ـ العسكرية».

وأصبح الإسرائيليون مطالبين بتقديم تضحيات من أجل الأرض التي تم الاستحواذ عليها حديثا على أساس «الحق التاريخي» والاعتبارات الأمنية أيضاً. ولكن الإدارة العسكرية الإسرائيلية في هذه

المناطق واجهت سكاناً أصليين لا ينازعون هذا الزعم وحسب، وإنما ينازعون، أيضاً، عين الأسس الأساسية لدولة إسرائيل. وكانت الشرعية الإسرائيلية بحاجة إلى تعزيز، وبما أن الحقوق التاريخية، في الديانة اليهودية، ترتبط إرتباطاً وثيقاً بارتباطات دينية، فقد كان الدين هو الذي قدّم التعزيز الضروري. ويمكن القول أن هذا ينطبق على قطاعات من السكان، أخصّها أولئك الذين أصبحوا فيما بعد قادة لجوش إيمونيم، لكنه لا ينطبق بالتأكيد على كافة الجماعات. وينظر ووترمان[٣] إلى تطور النشاط في الضفة الغربية على ضوء مختلف. فهو يرى أن النقب خلال السنوات العشرين الأولى للدولة، هي التي كانت مجال زيادة خارجية في عملية النمو القومي والتنمية القومية. وفي فترة ما بعد عام ١٩٦٧، حلت في هذا الدور مناطق أخرى كمرتفعات الجولان والضفة الغربية. وهذه المناطق أقل وعورة من الصحراء وتتميز بجاذبية وإشباع أكبر للعواطف.

وقد كانت هناك ثلاث مراحل رئيسية بين عامي ١٩٦٧ و١٩٨٠ للنشاط الاستيطاني في الضفة الغربية، تعكس المواقف الحكومية المختلفة في ظل ظروف متغيرة. وأولى هذه المراحل، من عام ١٩٦٧ إلى عام ١٩٧٣ (الفترة الواقعة بين حربي ١٩٦٧ و١٩٧٣)، مرحلة كان الموقف التقليدي لحزب العمل الحاكم سائداً فيها. أما الفترة الثانية، من عام ١٩٧٣ إلى عام ١٩٧٧، فقد شهدت مواصلة لهذه السياسة، ولكن مع ضغط متزايد من جانب اليمين (خاصة جوش إيمونيم) يهدف إلى الاستيطان في كل أرجاء الضفة الغربية. بينما شهدت الفترة الأخيرة، من عام ١٩٧٧ إلى عام ١٩٨١، تحوّلاً في التأكيد في ظل حكومة ليكود اليمينية، نحو سياسة أقصى حد ممكن من الاستيطان في كل أرجاء الأراضي.



الشكل ٤ : مشروع ألون. . . ١٩٦٧ و١٩٨٠.

خطة الون

عرفت الاستراتيجية الفعلية التي تم تبنيها فيما يتعلق بالاستيطان في الأراضي بخطة آلون (الشكل ٤) نسبة إلى واضعها، ييجال آلون، وكان آلون عندما كان قائداً لقوات البالماخ (٤) في عام ١٩٤٨، قد أراد، حتى وقتها الزحف إلى الضفة الغربية ودخولها. لكن بن جوريون كان قد أمره، بدلاً من ذلك، بدخول النقب، حيث إنها كانت تتيح مجالات أوسع أمام إمكانيات التنمية القومية. وكان الموقف في عام ١٩٦٧ موقفاً يتمثل في أنه لو قامت إسرائيل رسمياً بضم الضفة الغربية وقطاع غزة، فسوف تضيف نصف مليون عربي إلى سكان أقل من ثلاثة ملايين يهودي. وحتى لو تصورنا أن بوسع الهجرة اليهودية إضافة ٢٥,٠٠٠ نسمة سنوياً (وسوف يكون هذا الرقم نظرياً إلى حد بعيد الآن في ضوء تزايد معدلات الهجرة من إسرائيل في السنوات الأخيرة)، فسوف تعني نسبة زيادة السكان العرب السنوية بمعدل أربعة في المائة أنهم سوف يشكلون ٤٦ في المائة من السكان مع حلول عام ١٩٩٣. ولذا، فلن يكون من صالح إسرائيل، من الناحية السكانية، الاحتفاظ بالسيطرة على الضفة الغربية كلها. لكن آلون تذرّع بأن من الضروري توافر وجود يهودي، فيما وصفه بأنه نقاط دفاع استراتيجية في الضفة الغربية. ولذا، فقد اقترح خطة تهدف إلى تأمين الحدود على طول وادي الأردن بإقامة مستوطنات بالأسلوب الإسرائيلي التقليدي. وهذا من شأنه أن يخلق وضعا يكون فيه لإسرائيل «حدود يمكن الدفاع عنها» وتكون المنطقة التي يتعين السيطرة عليها هي الجزء الأقل ازدحاماً بالسكان في الضفة الغربية. أما هضبة الضفة الغربية المكتظة بالسكان فسوف تكون منطقة ذات إدارة ذاتية خاصة بها، وذات ممر يربطها بالأردن عبر رام الله. ولن يتعيّن أن يصبح السكان العرب مواطنين إسرائيليين، ومن ثم فلن يكون

بوسعهم تهديد الغالبية اليهودية (أي، مبرر البقاء) للدولة. وقد بيّن آلون[٥] أن:

«حدود الأمن التي ليست حدود دولة ليست حدود أمن ـ وحدود الدولة التي لا يستوطنها اليهود على امتداد طولها ليست حدود دولة».

وتذرعت إسرائيل بأن هذه السياسة سوف تتمشّى مع المادة ٤٩ من إتفاقية جينيف الخاصة بحماية الأشخاص المدنيين في زمن الحرب. وتحظر هذه المادة نقل سكان بلد يمثل قوة احتلال إلى الأراضي المحتلة، لكنها تسمح ببناء مخافر أمن أمامية. ويشير جيرسون[٦] إلى أن الضرورة العسكرية قد تبرّر، بموجب القانون الدولي، الاستيلاء على الممتلكات الفعلية العامة للعدو أوتدميرها. إلا أنه ما زال يتعين صوغ تعريف لهذه «الضرورة العسكرية» بأي قدر من التحديد.ولو كان الأمر كذلك، فسوف يتعيّن الحكم على ذلك من جانب مراقب محايد لا من جانب أي طرف فعلي في القتال. أما الممتلكات الخاصة فيمكن أن تخضع للاستيلاء فقط ـ وليس للمصادرة بأية حال من الأحوال، ولو لإعتبارات الضرورة العسكرية.

وقد بدأ تنفيذ خطة آلون بإقامة حزام أمني من مستوطنات ناحال[٧] على طول وادي الأردن. ومع حلول نهاية عام ١٩٧٠، كانت هناك ستة مواقع من هذا النوع. وقد استندت إلى خطة آلون، خطة استيطان وادي الأردن[٨]، التي غطت مساحة تمتد مسافة ٦٠ كيلومتراً من بيت شيعان شمالاً إلى أريحا جنوباً، وحوالي ١٤ كيلومتراً غرباً إلى حدود التركزات السكانية العربية الكثيفة. وقد بُني طريق آلون، الذي يعتبر حزاماً أمنياً ثانياً يربط بين الشمال والجنوب، لربط ميحولا شمالاً (أول مستوطنة تقام في وادي الأردن) بمعاليه آدوميم على طريق القدس ـ

أريحا. وقد أظهرت التجربة، حتى الآن، أن المستوطنات على هذا الطريق الداخلي قد واجهت مشكلات التنمية والنمو الأكثر حدة. ففي حين تتمتع مستوطنات وادي الأردن بمساحات واسعة من الأراضي الزراعية،وفي حين تعد مستوطنات جوش إيمونيم قريبة بما يكفي من تل أبيب والقدس، بحيث تسمح بالإنتقال اليومي منها وإليها، نجد أن المستوطنات الواقعة على طريق آلون الداخلي لا تتمتّع بأي من الميزتين. وهي معزولة نسبياً. وقد وجدت صعوبة في اجتذاب أعداد كافية من المستوطنين.

والحكومة، بوجه عام، هي التي تحدّد المناطق العامة التي تستحقّ الأولوية في التخطيط الاستيطاني. وبمجرد الموافقة على ذلك، يجري تحديد الموقع المعين داخل هذه المناطق العامة، من جانب فريق مشترك من إدارة الاستيطان الريفي التابعة للوكالة اليهودية والحكومة. وهذا القرار الأخير يكون معنياً بالاعتبارات التقنية والمهنية أكثر مما يكون معنياً بالاعتبارات السياسيةالقومية، ويدرس عوامل مثل الطبوغرافيا والتربة والمرافق القائمة. وفي الحالات التي وافقت فيها الحكومة على إقامة مستوطنة عبر «الخط الأخضر»، اقترح بارليف، وزير الصناعة، تقديم قرض يصل حجمه إلى ٢٠ في المائة من أي استثمار في ذلك المشروع. وهذا المقدار يعادل المقدار المقدّم لمشروعات في مناطق التنمية داخل إسرائيل. وكان حجم أول استثمار بموجب هذه الخطة ٣ ملايين ليرة إسرائيلية (٧٥٠,٠٠٠ دولار) للمنطقة الصناعية في التنمية الحضرية في كريات عربا، المجاورة للخليل. ويقول أبو عياش[٩] أنه يمكن زيادة هذا القرض في بعض الحالات إلى ٥٠ في المائة من رأس المال العامل في أي مشروع صناعي في الأراضي. وفي عام ١٩٧٠، شكّلت اللجنة الوزارية للاستيطان بوصفها صانع القرار النهائي في

المسائل المتصلة بمواقع الاستيطان في المناطق ذات الأولوية. ومنذ تشكيلها وحتى انتخاب حكومة ليكود اليمينيّة في عام ١٩٧٧، ترأس هذه اللجنة آلون نفسه أو إسرائيل جاليلي، أقرب حلفائه السياسيين إليه. وهكذا أصبحت خطة آلون حجر زاوية السياسة الاستيطانية الإسرائيلية في الضفة الغربية.

حركة ارض اسرائيل

كجزء من الجدل السياسي حول مستقبل هذه الأراضي، تشكّلت جماعات ضغط لكي تعبر عن مواقف محدّدة[١٠]. وكانت «حركة أرض إسرائيل»، التي تشكلت في أغسطس ١٩٦٧، حركة تضغط من أجل احتفاظ كامل بكل الأراضي المحتلة في ١٩٦٧. ولم تكن المسألة، بالنسبة إلى هذه الجماعة، مجرّد مسألة سيطرة على قطعة من الأراضي بل كانت تتّصل بالمصير القومي اليهودي. وقد أصبحت الحركة أول جماعة رئيسية تكسر التوزّع التقليدي للقوى السياسية الإسرائيلية، لكي تحقّق عنصرا يمثل تأييداً عاماً عريضاً لعقيدتها المتطرفة. فقد جمعت أفراداً من الحركات العمالية، والدينية، والقومية في إطار واحد، غير أنه ظل إطاراً غير عربي في البداية. ولم تكن حركة أرض إسرائيل مستعدّة للمساومة على أية أرض، ولا حتى سيناء، في حين أن حزب حيروت اليميني، الذي يتزعمه مناحيم بيجن، كان مستعداً لأن يفعل ذلك في ظل شروط معينة. ويرى إيزاك أن حركة أرض إسرائيل قد مثّلت بعث أيديولوجية تقليدية (أي، الصهيونية التصحيحية)، التي لم تتخلّ عنها بعض الجماعات في إسرائيل قط، إلا أنها لم تكن تملك أي مغزى عملي بين عامي ١٩٤٨ و١٩٦٧. لقد كان هذا الموقف موقف «صهيونية معيارية».

«لم تنكر قط مطالبة اليهود بحقهم في أرض إسرائيل غير المجزّأة، وكل ما في الأمر أنها قد نحّت هذا الإدعاء جانباً، باعتباره أقل أهمية في ظل مجموعة خاصة من الظروف التاريخية من تحقيق السيادة على جزء من الأرض من أجل خلق دولة يهودية، في ظل ما لا يمكن إنكاره من ظروف قسر خارجي قاسي»[١١].

وتذرّعت حركة أرض إسرائيل بأنه لا يحق لحكومة إسرائيل التخلي عن أية أرض كانت تنتمي إلى الشعب اليهودي عبر التاريخ.

وكانت أهداف الحركة على المدى القصير تتمثّل في تحقيق استيطان زراعي وحضري واسع، والدمج الاقتصادي للأراضي، وتطبيق القانون الاسرائيلي داخل هذه المناطق. أما على المدى الطويل، فقد كانت تريد ضمّاً قانونياً ورسميّاً تاماً للأراضي إلى إسرائيل.

وفي عام ١٩٦٩، انتخب عدد من أعضاء حركة أرض إسرائيل إلى الكنيست عن أحزاب كل منهم، وقد منحهم هذا قوة محدودة كجماعة ضغط داخلية على الحكومة، وذلك بتنظيم أنفسهم بصورة غير رسمية داخل الكنيست.

أما على الطرف الآخر من الطيف السياسي، فقد تشكّلت حركة السلام. وقد دعت هذه الجماعة إلى رد كل الأراضي، جنباً إلى جنب مع إجراء حوار تام بين إسرائيل وكل الدول العربية المجاورة، في مقابل علاقات سلمية. وهكذا أشار أبا إيبان[١٢] إلى أن: «الصهيونية، بصرف النظر عن تأكيدها على الأراضي والمناظر الطبيعية للوطن، تعطي مكانة محورية في وعيها للطموح إلى السلام، وللنفور من كل هيمنة لا ضرورة لها على شعب آخر ضد إرادته».

وبمرور الوقت، أخذ اتفاق الحكومة الأولى في الرأي على

«مقايضة الأرض لقاء السلام» في التصدع، وأخذ أعضاؤها يميلون إلى أحد الموقفين المذكورين آنفاً. ومع أن كلاً من الحركتين قد أصبح هامشياً، بصورة متزايدة، خاصة عندما حاولتا أن تصبحا جزءاً من المؤسسة السياسية، عوضاً عن أن تعملا كجماعتي ضغط خارج المؤسسة السياسية، فقدواصلتا مع ذلك تقديم مجموعتين بديلتين من المبرّرات ومناهج الفعل لصانعي القرار. وقد أكّدتا على أهمية الأيديولوجية بالنسبة إلى حكومة كانت تتفاخر بمعالجتها العملية للمشكلة. وقد تذرّعت حركة أرض إسرائيل، مثلما فعلت حركة جوش إيمونيم فيما بعد، بأنه ما لم تقدّم الحكومة سياسات تستند إلى أيديولوجية، فلن تكون هناك أية مبادىء لتأسيس أي تحرك عليها ـ ولا حتى لتأسيس خطة آلون. وقد تحاشت حركة أرض إسرائيل أية تصرفات غير قانونية (وإن كانت قد ساعدت مستوطني الخليل في عام ١٩٦٨ واللذين تمكنوا في نهاية الأمر من إقامة حي كريات أربع الحضري). وفي عام ١٩٧٣، انضمت الحركة إلى تحالف ليكود اليميني ومع حلول عام ١٩٧٧،كان هذا التجمع السياسي قد استوعبها تماماً.

تصدعات الرأي في الاتفاق الحكومي

حتى نفهم وضع المستوطنات مع اقتراب الحرب العربية ـ الإسرائيلية لعام ١٩٧٣، وانبثاق حركة جوش إيمونيم الذي تلاها، من المهم وصف الموقف الذي اتخذه واحد من أبرز الشخصيات السياسية في البلد آنذاك، ألا وهو موشي دايان، وزير الدفاع. لقد كان الشخصية الرئيسية في انتصارات إسرائيل في عام ١٩٦٧ وكان قد صار بطلاً قومياً (وهو دور فقده بعد حرب ١٩٧٣). ومع أنه كان عضواً في الحكومة العمالية القائمة، إلا أنه قد دعا إلى استيطان أكثر اتساعاً في الضفة الغربية وحث على تبني سياسة ارتباط اقتصادي تام بين الضفة الغربية

وإسرائيل. وقد اقترح إقامة أربع مستوطنات حضرية متاخمة لمدن رام الله، وجنين، ونابلس ، والخليل في الضفة الغربية. وقد مضى دايان إلى القول[١٣] بأن ممّا لا يمكن اعتقاده أن «تقيّد حكومة إسرائيل ذات السيادة عمليات شراء الأرض اليهودية في يهودا والسامرة».

ومع أن الحكومة قد فوّضت الصندوق القومي اليهودي، وإدارة أراضي إسرائيل في شراء الأراضي في أي مكان عبر «الخط الأخضر»، فقد كان شراء الأراضي من جانب الأفراد أو الشركات محظوراً بموجب القانون. لكن جيرسون[١٤] يشير إلى أن كثيراً من الصفقات غير القانونية قد عقدت في الواقع، خاصة حول القدس، في عامي ١٩٧٢، ١٩٧٣. وقد تم ذلك عن طريق منح توكيل لا رجوع فيه، مع تأجيل تسجيل انتقال الملكية إلى وقت يمكن أن تسمح الحكومة فيه بالصفقات العقارية الخاصة، على أمل أن تُلغى آنئذ الإجازة بأثر رجعي. وقد تحاشى دايان مسألة المشكلات السكانية التي من شأن سياسته خلقها لإسرائيل ، بدعوته إلى تبنّي نظام حل وسط عملي. وكان هذا يعني أنه سوف يكون هناك كيان اقتصادي واحد، يشمل كلا من إسرائيل والضفة الغربية، ويعمل فيه كل من العرب واليهود. إلا أن بوسع كل منهما الانتماء إلى كيان سياسي مختلف، يتقرر على أساس الهوية الثقافية والسكانية بدلاً من أن يتقرّر على أساس الحدود الجغرافية.

وسوف تظل السيادة على الضفة الغربية غير محدّدة، لكن إسرائيل سوف تحتفظ بالسيطرة العسكرية. وقد فضلت أغلبية قادة الماباي،آنذاك، خطة آلون الأكثر اعتدالاً على خطة دايان. وقد تسبب موقفه في عام ١٩٧٣ من شراء الأرض في المناطق المحتلة، جنباً إلى جنب مع اقتراحه بإقامة مستوطنة ياميت في شمالي سيناء، في كثير من النزاع

الداخلي في صفوف الحكومة خلال الفترة المؤدية إلى انتخابات عام ١٩٧٣. وآنذاك، كان دايان شخصية على درجة كبيرة جداً من الأهمية بالنسبة إلى حزب العمل بحيث إنه كان يصعب على هـذا الأخير المجازفة بخسارته عشية الحملة الانتخابية.

وهكذا تم التوصل في صيف ١٩٧٣ إلى صوغ اتفاق وسطي وطرحه في وثيقة جليلي. وقد مالت هذه الوثيقة إلى صف دايان بتأكيدها على معدل زائد للنشاط الاستيطاني وبتوسيع مفهوم الاستيطان بحيث يشمل مواقع غير المواقع الضرورية للأهداف الاستراتيجية والعسكرية وحدها. ولذا فقط اتجهت وثيقة جاليلي إلى تنفيذ تدريجي لبرامج حركة أرض إسرائيل. ويبيّن هاريس(١٥) أن الأهمية الرئيسية لهذه الصيغة الوسط إنما تتمثل، في الحقيقة، في التأكيد المكتوب الذي أعطته لست سنوات من «التراجع التدريجي» عن موقف الحد الأدنى داخل صفوف الماباي. على أن تعبئة معارضة من حركة السلام ومؤيديها قد حالت دون تمادي الحكومة أكثر في هذا النهج.

حرب عام ١٩٧٣ والمواقف المتغيرة

خلقت الحرب العربية ـ الإسرائيلية في أكتوبر ١٩٧٣ وضعا جديداً تماماً أدخل فيه صانعو القرار في الحكومة العمالية تغييرا جوهريا على وجهات نظرهم ومواقفهم. فغداة الحرب مباشرة، كانت هناك «أزمة سلطة»(١٦) وجّهت فيها إلى القيادة السياسية ضربة قاسية بسبب هذا الحدث التاريخي غير المتوقع. وقد فقد القادة جانبا كبيرا من هيبتهم، ولكي يحافظوا على دعم لهم، رؤوا أن من الضروري إدخال تغيير في السياسة فيما يتعلق بوضع الأراضي. وفي اجتماع قيادة حزب العمل في نوفبر عام ١٩٧٣، لم تكن خطط مشروعات التنمية الصناعية على المدى الطويل وزيادة الاستيطان اليهودي في الضفة الغربية متضمنّة

في البرنامج الانتخابي الجديد. وتبدّل التركيز من تركيز على الاستيطان إلى تركيز على الانسحاب عن طريق مفاوضات. وكان أحد العوامل الرئيسية المؤثرة على هذا الانقلاب في السياسة هو أن المستوطنات، لو تم النظر إليها من زاوية معايير الأمن العملية التي يتبناها حزب العمل، لم تؤد وظيفتها العسكرية خلال الحرب. وكان على الجيش أن يبدّد وقتاً ثميناً في إجلاء سكان مستوطنات الحدود عن مرتفعات الجولان قبل أن يتسنى له توجيه انتباهه إلى مواجهة الجيش السوري الزاحف. ويشير جوتمان(١٧) إلى أن العديد من الوظائف الأساسية للسيادة الاقليمية، ليس أقلّها وظائف الحماية، تعد، في العصر الحديث، عرضة للشك. فمع الأسلحة الحديثة لا يبقى غير القليل من دور الحماية الذي تؤديه أرض تسيطر عليها حكومة قومية ضمن حدود جد مميزة.

لكن نتيجة الحرب أكدت،أيضاً، آراء عناصر متشددة مثل حزب حيروت وحركة أرض إسرائيل. فقد تأكد لهما أنه لولا المجال العازل الذي أتاحته الأراضي، لكان زحف العدو أسرع بكثير، ولأدّى ذلك إلى خسائر مدمرة. وقد تذرعا بأن السبب في أن المستوطنات قد شكلت عاملاً معوقا (لإسرائيل) خلال الحرب، هو أن الحكومة لم تكن قد نفّذت تنمية مجمل شبكة الاستيطان الإقليمية . ولذا، كانت هناك حاجة إلى تنمية استيطانية أسرع بدلاً من التباطؤ في إقامة قرى جديدة.

هوامش الفصل الثاني:

(١) كيمرلنج، ب.، ١٩٧٩، ١٦.

(٢) هيرست، د.، ١٩٧٧.

(٣) وترمان، س.، ١٩٧٩، ١٧١ ـ ١٨١.

(٤) كانت البالماخ القوة الضاربة للجيش اليهودي (الهاجاناه) في عام ١٩٤٨. وقد ضمت الوحدات الصلبة، التي جند كثير من أفرادها من إطار «الكيبوتزات» ـ ولذا كانوا يتميزون بدوافع أيديولوجية قوية.

(٥) كوهين، ي.، ١٩٧٢.

(٦) جيرسون، ا.، ١٩٧٨، ١٦٣.

(٧) الناحال هي الوحدات العسكرية/ الزراعية للجيش. وهي تستخدم لصون المستوطنات الجديدة، المقامة غالبا على الحدود، قبل حلول المدنيين محلها.

(٨) إدارة الاستيطان التابعة للوكالة اليهودية، ١٩٧٥.

(٩) أبو عياش، أ.، ١٩٧٦.

(١٠) نجد حول جماعات الضغط الأيديولوجي بشأن الأراضي المحتلة وصفا وافيا له في مؤلف إيزاك، ر.، ي.، ١٩٧٦.

(١) إيزاك، ر.، ي.، ١٩٧٦، ١٨.

(١٢) نقلا عن إيزاك، ر.، ي.، ١٩٧٦، ١٢٦.

(١٣) جيروزاليم بوست، ٣٠/ ٣/ ٧٣.

(١٤) انظر أيضاً: هاآرتز، ٢٧/ ٦/ ٦٩ ويديعوت أحرونوت، ٢٥/ ٤/ ٧٣. جيرسون، أ.، ١٩٧٨، ١٤٢.

(١٥) هاريس، و.، و.، ١٩٧٨.

(١٦) هذا المصطلح يستخدمه سبرانيزاك، ا.، ١٩٧٧، ٤٠.

(١٧) جوتمان، ى.، ١٩٧٣، ١٢٧.



الفصل الثالث

ظهور جوش إيمونيم

عقب الانتخابات، التي أعقبت حرب يوم «الغفران» والتي جرت في الثلاثين من ديسمبر عام ١٩٧٣، أصبح «الحرس الفتي» الأكثر تشبعاً بالروح «القومية» داخل الحزب القومي الديني، جماعة ضغط داخل الحزب تهدف إلى إرغام الحزب القومي الديني على إلّا يدخل غير حكومة جديدة تعلن حق ضم كل الأراضي. وعندما رفضت قيادة الحزب قبول هذا الموقف كسياسة لها، قرّر بعض من «الحرس الفتي» مؤازرة تشكيل حركة خارج الأحزاب تتألف من أولئك الأشخاص الذين يقومون بحملات من أجل حق الاستيطان في أي جزء من أرض إسرائيل «إيرتيز إسرائيل». ويرجع التأسيس الرسمي، الذي تلا ذلك، لجوش إيمونيم في السابع من فبراير ١٩٧٤، عندما حضرت مجموعة من عدة مئات من المتطرفين مؤتمراً تأسيسياً في جوش إيتزيون. وبما أن النواة الاستيطانية الأولى لموقع في هضاب الضفة الغربية كانت موجودة بالفعل، فقد مثّل هذا المؤتمر أول اجتماع رسمي لجماعة ضغط قومية.

الإيدلوجية والمعتقدات السياسية

يرى عودي[1] أن حركة جوش إيمونيم قد انبثقت من حال الاحساس بفقدان الاتجاه التي أعقبت حرب عام ١٩٧٣. لقد حدث ضياع للروح المعنوية داخل المجتمع الإسرائيلي وقد مهّد ذلك السبيل أمام انبثاق حركة أكثر تطرفاً. ويرى عودي أن حركة جوش إيمونيم تعد

ممثلة لشعور العزلة المتزايدة الذي أعقب حرب «يوم الغفران»، ولذا فقد ردّت بإظهار الإصرار على مواصلة السير وحدها وقهر كل معارضة. وانبثقت مؤيدة لاتخاذ موقف متشدد من جانب الحكومة فيما يتعلق بالانسحاب،وضد مبادرة كيسنجر التي أسفرت عن انسحاب جزئي من نقاط استراتيجية في سيناء.

وترتكز أيديولوجية جوش إيمونيم على إلتزام ديني عميق تجاه مفهوم «ايريتز يسرائيل» (حرفيا: أرض إسرائيل) فغداة عام ١٩٦٧ مباشرة، كانت القرارات السياسية الرئيسية الخاصة بالضفة الغربية (باستثناء القدس) ذات توجهات أمنية. وقد تركت خطة آلون «قلب» يهودا والسامرة (الضفة الغربية) خارج النشاط الاستيطاني. وفي رأي جوش إيمونيم أن مثل هذه السياسة قد شكّكت في الحق في أي جزء من إسرائيل أياً كان هذا الجزء. ووفقاً لنظرتها الدينية التقليدية، يتمثّل الادعاء الصهيوني بوعد إلهي بالأرض ذاتها وبارتباط تاريخي بها. وفي التاريخ اليهودي، لم يكن أي جزء من الممالك اليهودية القديمة مهماً بدرجة أهمية الضفة الغربية. لقد كانت هذه المنطقة تضم كل الأماكن اليهودية المقدسة مثل القدس، والخليل، وشيحيم، وبيت إيل، وشيلو، وهذه المنطقة هي التي تضم الآن التركيزات السكانية العربية الكثيفة، والتي رأت حركة جوش إيمونيم أن من الضروري إقامة وجود يهودي فيها. وقد جاء في بيان جوش إيمونيم أن فشل الحكومة في ضم كل الأراضي إنما يعتبر إنكاراً لالتزام الأمة اليهودية بفرض سيادتها التامة في الأرض[٢]. ومع أن جوش إيمونيم تؤكد، أيضاً، على الجانب الأمني، إلا أن ذلك ليس إلا إضافة مؤيدة للحجة الدينية ـ التاريخية. فالأساس المميز لأيديولوجية جوش إيمونيم هو المبدأ القائل بأن كلاً من الأمة اليهودية والأرض اليهودية مقدسة، حيث إن الرب قد

اختار كلاً منهما. فأرض إسرائيل هي الأرض الموعودة ولها تاريخها المقدس وحرمتها المقدسة. وتعتبر جوش إيمونيم نفسها صفوة روحية فرض عليها دخول حلبة السياسة إلحاح الساعة التي حادت فيها الحكومة الإسرائيلية عن الصهيونية . ويتعيّن وقف الحكومة عن المضي في «زيفها» على يد أولئك الذين يضربون جذورهم في القيم التقليدية اليهودية. وهي تعتبر نشاطاتها الاستيطانية بعثاً للاتجاهات الرائدة التي ميزت «الكيبوتزات» الأولى. وهذا له أهميته، حيث إن جوش إيمونيم ترى أن القيم الأيديولوجية التي أتت بدولة إسرائيل إلى الوجود تتعرض للنسيان والإهمال. ويتّفق هذا مع رأي ايتزيوني ـ هاليفي[3]، الذي يذهب إلى أنه، بالمقارنة بفترة ما قبل قيام الدولة، يوجد تراخ للالتزام الجماعي وقد تأكد ذلك بوهن الحمية الإرتيادية، وعجز المستوطنات الجماعية عن النمو بما يتناسب مع نمو سكان البلاد. وقد شرعت جوش إيمونيم ليس فقط في تحقيق التزاماتها الدينية الخاصة باستيطان الأرض على نحو ما تفهم هذه الالتزامات بل وفي تحقيق هذه الالتزامات بطريقة تعتقد أنها سوف تعيد غرس القيم الأيديولوجية الإرتيادية في المجتمع.

وقد عرفت الطريقة التي تبنتها لتنفيذ سياستها الاستيطانية عبر مختلف أرجاء (الضفة الغربية) باسم: هتخلوت. والمعنى الحرفي لهذا المصطلح هو«الاستيطان». على أن المعنى كما تبنته جوش إيمونيم أخذ يعني شيئاً أكثر من عملية استيطان منظمة. فبالنسبة إلى جوش إيمونيم يمثل «هتخلوت» السبيل العملي الذي يمكن به تنفيذ فلسفتها الاستيطانية. وهو يعني التحقيق المادي للوجود في المنطقة اللازمة عن طريق اغتصابها والإقامة فيها، حتى ولو كان ذلك ضد قوانين الحكومة. وإذا ما أجبر المستوطنون على الرحيل، سلماً أو دون سلم، فعليهم معاودة الكرة بعدئذ، إلى أن يسمح لهم بالبقاء كمستوطنين دائمين. وهذا

يتطلب هجر شققهم السكنية في المدن (وإن كانوا نادراً ما يبيعونها في بداية الأمر) والإقامة بصورة أولية في خيام وأكواخ. وقد استخدمت فكرة اغتصاب الأرض والإقامة فيها لأول مرة في حالة «كيشيت» في مرتفعات الجولان، في مايو عام ١٩٧٤، من جانب جماعة من الناس ذوي الأفكار المماثلة في محاولة للحيلولة دون رد القنيطرة إلى سوريا. وكان اعتقادهم هو أنه ما أن تقام مستوطنة فلن يتم أبداً التخلي عنها. وكان الاعتقاد الأساسي يستند إلى سياسات الحكومة الإسرائيلية تجاه المستوطنات القائمة وناجم عن إقامة مواقع أمامية وقرى يهودية في فترة الإنتداب البريطاني قبل قيام الدولة. وكما أن المستوطنات كانت لها أهمية مكانية في رسم الحدود في الماضي، فسوف تكون المستوطنات التي تقميها جوش إيمونيم بأسلوب « هتخلوت » ذات أهمية هي أيضاً في المستقبل. على أن خصوم جوش إيمونيم يقولون إنه لا يمكن أن تجري مقارنة بين سياسات «هتخلوت» التي تتبعها والسياسات التقليدية للـ «هيتيا شفوت» (حرفيا: الاستيطان)، حيث أن الأخيرة كانت تمثل، أيضاً، أهدافاً اجتماعية وتعاونية لبناء المجتمع اليهودي، لا مجرد الجانب الأمني. أما بالنسبة إلى جوش إيمونيم فالشكل الاجتماعي للاستيطان عامل ثانوي.

وقد كانت هناك محاولات استيطان غير شرعية قبل ظهور جوش إيمونيم لكن هذه المحاولات كانت تظاهراً ضد سياسة الحكومة أكثر من كونها محاولة جادة لإقامة مستوطنات دائمة. وكانت جماعة من الإسرائيليين قد حاولت الاستيطان على جبل «جرزيم» قرب نابلس في يونيو ١٩٦٩ لكن الحكومة العسكرية طردتها بالقوة. وقد جرت المحاولة الأولى من جانب جوش إيمونيم للاستيطان في حورون، قرب نابلس، في يونيو ١٩٧٤ . وقد جرى طرد المستوطنين بالقوة. وفي الشهر التالي،

أقامت جماعة من المستوطنين في محطة سبصطية القديمة للسكك الحديدية في السامرة، وقد سمح لهم بالبقاء هناك لقضاء الليلة. وقد رفض المستوطنون اقتراحاً من الحكومة بموقع بديل على الحدود الشرقية للسامرة (الضفة الغربية الشمالية) يطل على وادي الأردن. وكان هذا الموقع في طريق الأمن الداخلي الذي رسمته خطة آلون. وقد أصروا على السماح لهم بالاستيطان بصفة دائمة في موقع على السلسلة الجبلية نفسها. ولم تكن الحكومة مستعدة لاستخدام القوة مرة ثانية، وبعد أربعة أيام رحل المستوطنون من تلقاء أنفسهم. على أن سبصطية أصبحت مسرح محاولات استيطانية متكررة ونقطة لجوش إيمونيم. وقد نظّمت جماعات أخرى لمناطق شيلو، ومعاليه أدوميم، وأريحا. وفي أكتوبر ١٩٧٤، دلت محاولة جماعية في عدد من المواقع عبر مختلف أرجاء الضفة الغربية على أكبر تحد لسلطة الحكومة حتى ذلك الحين. ومع نمو حركة جوش إيمونيم من حيث الحجم والتنظيم، قامت بمحاولات استيطانية متكررة في كل الأماكن الأربعة المذكورة آنفاً.

وقد طرأ أول تغير على هذا المسلسل المتصل من اغتصاب الأرض والإجبار على الرحيل في ديسمبر ١٩٧٦. فقدسمح، في ذلك الوقت، لمحاولة الاستيطان في منطقة سبصطية بالبقاء بصفة مؤقتة في معسكر قريب للجيش، وذلك من جانب شيمون بيريز، وزير الدفاع. وكان معنى ذلك أن المستوطنين سوف يبقون هناك إلى أن تتّخذ الحكومة قراراً حول موقع بديل مناسب. وبالنسبة إلى جوش إيمونيم، كان هذا هو أول موطىء قدم لها في الضفة الغربية. وفي غياب بدائل يمكن أن تقبلها جوش إيمونيم، تحركت مجموعة من المستوطنين إلى معاليه أدوميم على طريق القدس ـ أريحا، وبقيت مجموعة ثالثة في

أوفراه، شمال رام الله، بعد أن كانت قد حصلت، في الأصل، على تصريح بالذهاب إلى هناك «كمعسكر عمل» مؤقت.

خطط الاستيطان

منذ انبثاقها في عام ١٩٧٤ وحتى عام ١٩٨٠، طرحت جوش إيمونيم ثلاث خطط استيطانية. وتتصل الأولى والثالثة بأهدافها العامة في الاستيطان الواسع عبر مختلف أرجاء الضفة الغربية، بينما كانت الثانية خطة تتصل، على نحو خاص، بالفترة التالية مباشرة لانتخاب الحكومة اليمينية في عام ١٩٧٧.

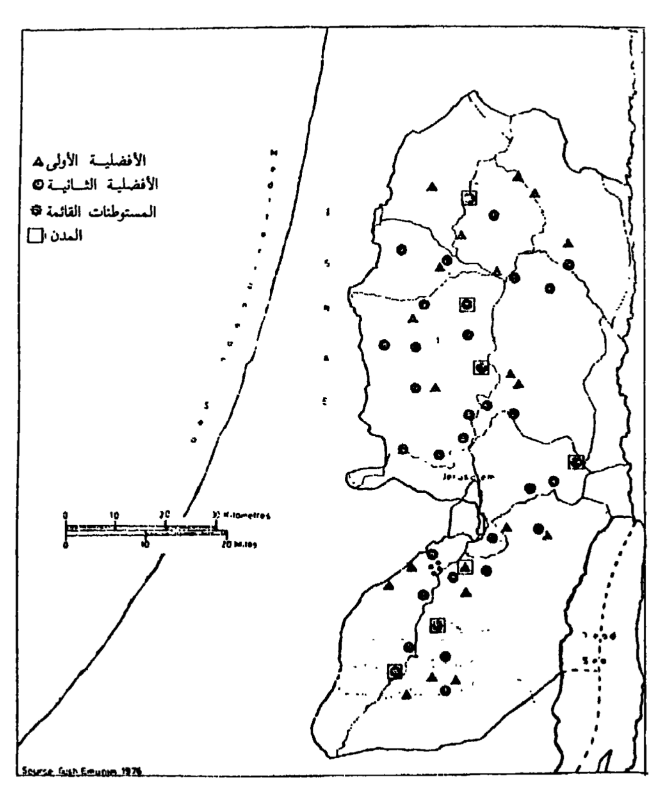
وقد طرحت جوش إيمونيم. في الحادي عشر من فبراير عام ١٩٧٦. خطة استيطانية[٤] (الشكل ٥) تدعو إلى توطين مليون يهودي في مائة موقع عبر مختلف أرجاء الضفة الغربية على مدى عشر سنوات. وقد وصفت خطتها بأنها مشروع لما سوف تكون عليه إسرائيل في العقد الرابع من عمرها. فبينما كانت العقود الثلاثة الأولى فترات هجرة واستيطان، ودعم زراعي، وتنمية صناعية، فسوف يشهد العقد الرابع استيطاناً للجبال. وقد ذكرت مقدمة الخطة[٥]:

«من حق الشعب اليهودي ومن واجبه الاستيطان في كافة أرجاء الأرض. ولذا فمن غير الجائز أن تنشأ أية عقبة سياسية عند تحديد مواقع الاستيطان في يهودا والسامرة».

وقد استندت المواقع المقترحة:

أولاً: الحاجة إلى السيطرة الاستراتيجية،

ثانياً: استيطان الأرض اليهودية وأراضي الدولة لتحاشي مصادرة الأراضي العربية،



الشكل ٥ : خطة جوش إيمونيم الاستيطانية المعروفة بـ (ييش) ربيع ١٩٧٦

ثالثاً: محاولة التناسب، قدر الإمكان، مع شبكة المرافق القائمة،

رابعاً: القرب من الأماكن ذات الأهمية التاريخية اليهودية. ويبيّن تحليل للأماكن - المقترحة (والمدرجة في ملحق للخطة) أن الاعتبارات الاستراتيجية، والسياسية، والتاريخية كانت الغالبة، في حين كانت الإعتبارات الاقتصادية ثانوية لا غير. وبينما أضيفت حاشية قصيرة، فيما يتعلق بملاءمة كل موقع للزراعة أو الصناعة بوجه عام، أوليت عناية أكبر لأهمية الموقع من حيث السيطرة على شبكات المواصلات وعلاقته بالحدود. وتنتشر المواقع المقترحة على طول طريق الشمال - الجنوب الرئيسي من نابلس عبر القدس إلى الخليل، وعلى طول طريق الشرق - الغرب التي تربط خط الجنوب - الشمال هذا بالسهل الساحلي غربا، وبوادي الأردن شرقاً. وسوف تشمل نماذج الاستيطان التي يتعين إقامتها هرمية ثلاثية الطبقات. فسوف يكون هناك نموذج المستوطنة الصغيرة، المغلقة، والتي تتألف من كيبوتز، وموشاف، وقرية صناعية، ونموذج مستوطنة ريفي أكبر لبضعة آلاف من الأشخاص، ومدن لمئات الآلاف من المستوطنين. وسوف يكون الإطار إطاراً هرمياً تحاط فيه المدن المقترحة بمستوطنات أصغر. وقد دعت الخطة إلى أن يتم التنفيذ عن طريق إعادة توجيه الموارد الحكومية من الساحل إلى يهودا والسامرة، وإنشاء شركة للاستثمار في تنمية يهودا والسامرة، ومد ملكية الحكومة إلى كل الأراضي التي تعتبر ملكيتها محل شبهات، وإقامة المستوطنات بالأسلوب الارتيادي التقليدي، والتنمية السريعة للفروع الاقتصادية لكل المستوطنات، ولم تغطّ الخطة أية نقطة محددة في تفصيل مهني. والواقع أنها لا تتألف إلا من إحدى عشرة صفحة يشغل نصفها الملحق الذي يورد أسماء الأماكن الفعلية. ولم تلق غير اهتمام قليل من جانب الحكومة، خاصة وإن جوش إيمونيم لم تكن حركة استيطانية معترفاً

بها. لكن الخطة ساعدت على توضيح مفهوم الاستيطان الكلي الذي كانت جوش إيمونيم تتبناه.

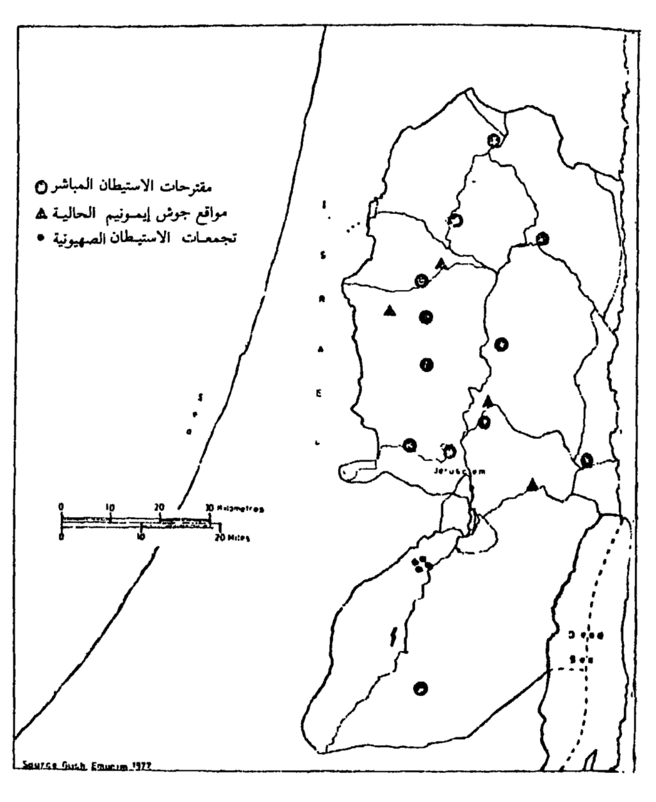
وقد ظل الموقف بين جوش إيمونيم والحكومة على حاله في الفترة الواقعة بين نشر هذه الخطة والانتصار الذي أحرزه تحالف ليكود اليميني في الانتخابات في مايو عام ١٩٧٧. لقد شهدت مستوطنات كدوم (واسمها الآن كيدوميم)، وأوفراه، ومعاليه آدوميم، وهي المستوطنات الثلاث غير المعترف بها و«المؤقتة» نمواً تدريجياً وإن كان غير رسمي. وفي يناير ١٩٧٧، أضافت اللجنة الوزارية للاستيطان «مسحاه» إلى قائمة مستوطنات اقترحت إقامتها على مدى السنوات القليلة القادمة. ولم يكن هذا الموقع يبعد غير مسافة بضعة كيلومترات وراء حدود عام ١٩٦٧، وكانت هناك جماعة من ٣٠٠ أسرة على استعداد للاستيطان هناك. وقبل انتخابات عام ١٩٧٧ - بأسبوع واحد، صرّحت الحكومة العمالية لجوش إيمونيم بنقل الخمس عشرة أسرة الأولى إلى هذه المستوطنة. وهكذا أصبحت هذه المستوطنة أول مستوطنة «رسمية» في السامرة.

وكان انتخاب حكومة مناحيم بيجن اليمينية يعني تغيراً رئيسياً في أولويات الاستيطان يرجّح كفة جوش إيمونيم. فقد ذكرت الخطوط التوجيهية السياسية الأساسية لبيان ليكود الانتخابي في عام ١٩٧٧(٦) أن «الحكومة سوف تخطط، وتقيم، وتشجع الاستيطان الحضري والريفي على أرض الوطن». وقد اعتبرت جوش إيمونيم انتصار ليكود تبرئة لسياساتها في الاستيطان غير المشروع، واعتقدت أن الإدارة الجديدة سوف تضفي الشرعية على نشاطاتها. وقد أعلن آرييل شارون، الرئيس الجديد للجنة الوزارية للاستيطان، والمعروف بسياساته المتشددة، أعلن أن سياسة الحكومة تتمثّل في تحقيق استيطان واسع في يهودا والسامرة.

وكان رد الفعل المباشر من جانب جوش إيمونيم هو تقديم «خطة عاجلة» للاستيطان إلى الحكومة[٧] (الشكل ٦).

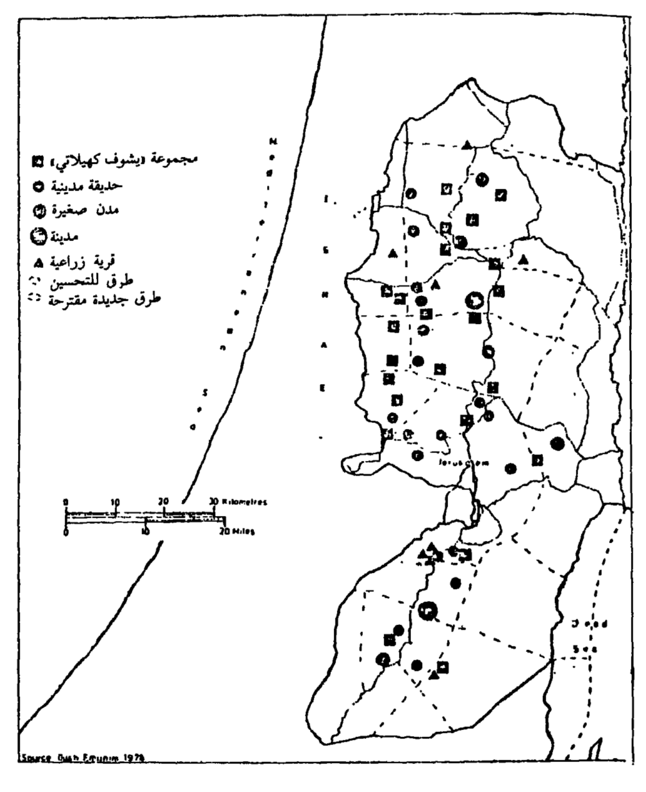
وقد اقترحت هذه الخطة إقامة اثنتي عشرة مستوطنة جديدة فوراً على طول السلسلة الجبلية ليهودا والسامرة، وإضفاء الشرعية على المستوطنات القائمة «المؤقتة» غير الرسمية وهي مستوطنات كامب كدوم، وأوفراه، ومعاليه آدوميم، وكانت جوش إيمونيم تريد من الحكومة،في نهاية الأمر،أن تقر تشريعاً جديداً بشأن وضع وملكية الأرض في الضفة الغربية. وحيث أن تنفيذ ذلك، من شأنه أن يستغرق وقتاً طويلاً، فقد اقترحت إقامة المستوطنات الجديدة، حيثما كان ذلك ممكناً، في معسكرات الجيش القائمة. وسوف تحول هذه المعسكرات فيما بعد إلى السيطرة المدنية، أو سوف يكون بوسع السكان المدنيين تجاوز حدود معسكرات الجيش إلى مستوطناتهم الخاصة بهم. وبالتناوب مع ذلك، سوف يتعين العثور على «أراضي الدولة» واستخدامها. هذا والمواقع الاثني عشر مذكورة كلها في خطة جوش إيمونيم السابقة والمعلنة في عام ١٩٧٦ ،وقد اعتبرت مواقع تكوين ذات أولوية قصوى ـ وسوف تكون هذه المستوطنات الاثنتي عشرة أساساً يمكن من خلاله تحقيق خططها الأشمل، وطويلة المدى للاستيطان الحضري والريفي الواسع. وكانت هناك مجموعات من الذين سوف يصبحون مستوطنين، مستعدة للدخول إلى كل موقع من هذه المواقع الاثني عشر. وقد ذكرت جوش إيمونيم أن من الضروري أن تتخذ السلطات من هذه المجموعات نفس الموقف الذي اتخذته من كل نواة استيطانية في أجزاء أخرى من إسرائيل، وسوف يتم تكوين قرى إضافية، من أجل إقامة مستوطنات أخرى على المدى الطويل.

وقد ردّت الحكومة الجديدة بالاعتراف بمشروعية المستوطنات



الشكل ٦: خطة جوش إيمونيم «الاستثنائية» ربيع ١٩٧٧

الثلاث القائمة، والتي كانت حتى ذلك الحين غير رسمية، وهي مستوطنات كامب كدوم، وأوفراه، ومعاليه آدوميم وذلك في السابع والعشرين من يوليو عام ١٩٧٧. وقد أصبح من حق هذه المستوطنات التي تم أخيراً الاعتراف بها أن تحصل من الخزانة العامة على المساعدات التي تحصل عليها المستوطنات الأخرى في كل أرجاء إسرائيل. وتشمل المساعدة تقديم العون في بناء منازل شبه دائمة، وتقديم منح حكومية وقروض حكومية منخفضة الفائدة، وتقديم مساعدات إنمائية في مجال الخدمات التعليمية، والطبية، والثقافية، لكن الحكومة لم تتخذ قراراً بشأن أي إقرار رسمي لجدول زمني لتلبية مطالب جوش إيمونيم. وحتى شهر سبتمبر لم تكن الحكومة قد علقت على خطة جوش إيمونيم، ولذا فقد قررت جوش إيمونيم العودة إلى أساليب «هتخلوت» التي كانت تتبعها. وقد أعلنت أنها تنوي الاستيطان في هذه المواقع الاثني عشر سواء أكان ذلك بتصريح أم بدون تصريح من الحكومة، واتهمت الحكومة الجديدة بالعجز عن الوفاء بوعودها. وقد زعمت أن لديها ٢,٥٠٠ شخص ينتظرون الاستيطان في هذه المواقع. وقد تم التوصل إلى حل وسط بين الحكومة وجوش إيمونيم سمح بمقتضاه لمستوطني جوش بالتحرك فوراً إلى داخل ستة مواقع عسكرية. وسوف يتم تشغيل المستوطنين في معسكرات الجيش هذه في بداية الأمر كموظفين مدنيين في وزارة الدفاع مع إمكانية انسحاب الجيش كلية في نهاية الأمر، الأمر الذي يؤدي إلى تحويل المعسكرات إلى مستوطنات مدنية خالصة. وعند حلول نهاية عام ١٩٧٧، كانت المواقع الستة، الواقعة كلها على طول السلسلة الجبلية، قد احتلت (من جانب المستوطنين). وقد مثل هذا النشاط أول تحوّل حكومي عملي عن فكرة آلون الداعية إلى الاقتصار على استيطان مناطق الحدود غير المكتظة بالسكان.



الشكل ٧: خطة جوش إيمونيم «الكبرى» أكتوبر ١٩٧٨

وقد أصدرت جوش إيمونيم، في يوليو عام ١٩٧٨، خطتها الأشمل والأكثر تفصيلاً للاستيطان. «الخطة الرئيسية للاستيطان في يهودا والسامرة»[٨] (الضفة الغربية)، والتي دعت إلى توطين ٧٥٠,٠٠٠ يهودي على المدى الطويل في الضفة الغربية حتى نهاية هذا القرن (الشكل ٧). وقد اقترحت في المدى القصير، زيادة عدد المستوطنين اليهود إلى ١٠٠,٠٠٠ بحلول عام ١٩٨١. وقد استندت خطة جوش إلى عدد من العوامل المؤثرة. فأولاً، كانت لديها خطتاها السابقتان كأساس تطور أفكارها انطلاقاً منه. على أنها قد أصبحت أكثر إدراكاً للحاجة إلى التخطيط لنماذج استيطانية عملية وإلى أن تحدّد، من زاوية احترافية، وجوه ملاءمة أو عدم ملاءمة مواقع محددة لاقامة المستوطنات. وبعبارة أخرى، فقد أصبح يتعين عليها، وقد بلغت أهدافها السياسية، أن ترسم الوسائل التي يمكن من خلالها تحقيق هذه الأهداف بصورة دائمة ثابتة. ويتضح من «خطتها الرئيسية» أنها قد بحثت هذه المشكلات بحثاً أشمل مما في خطتيها السابقتين، اللتين كانتا بياناً سياسياً أكثر من كونهما خطة عمل واقعية للاستيطان. لكنها ظلت مع ذلك خطة خيالية للغاية فيما يتعلق بعدد السكان الذي اقترحته. فلو أخذنا في اعتبارنا أن العدد الإجمالي للسكان اليهودي في إسرائيل هو مجرد ٣,٥ مليون نسمة لا أكثر، وأن الهجرة منها تعادل، إن لم تكن تتجاوز، الهجرة إليها، لوجدنا أن مئات الآلاف من المستوطنين الذين توقّعتهم الخطة لا وجود لهم. كما أن الخطة لا تشير إلى الاستثمار الضروري ولا تحدّد من أين ستأتي مثل هذه الأموال.

على أن جوش إيمونيم قد أصبح لها الآن قسم الاستيطان الخاص بها، والمعروف باسم «أماناه»، والذي يتألف من أشخاص مهتمين بالأطر الاستيطانية وحدها. وبالإضافة إلى ذلك، فقد أصبحت لديها

خبرة من المستوطنات القائمة منذ بضعة أعوام. وقد عالجت خطة جوش إيمونيم حاجات كل من القطاعين «الريفي» و«الحضري» على نحو ما هي محددة في السياق الإسرائيلي. وأخيراً، فقد رسمت الخطة كجزء من إطار أشمل يخص الاستيطان في كل أرجاء إسرائيل وليس في الضفة الغربية وحدها، وإن كانت قد ذكرت أن المنطقة الأخيرة هي التي في أمسّ الحاجة إلى تحرك فوري، وأنها يجب أن تحظى بالأولوية الرئيسية عند توزيع الموارد والاستثمارات الحكومية. وقد اقترحت الخطة العامة إقامة مدينتين تتألف كل منهما من ٦٠,٠٠٠ نسمة في كريات أربع، وفي منطقة هاريس/ تابواه في وسط السامرة، وأربع مدن أصغر يتألف كل منها من ٢٠,٠٠٠ نسمة في دوتان، وشمرون، وشيلو ودهاهيريـا، وعشرين ضاحية تتألف كل منها من ١٠,٠٠٠ نسمة، و٢٥ «مجمعاً» من مستوطنات يشوف كهيلاتي، تتألف كل منها من عدد يتراوح بين ٢٥٠ و٥٠٠ أسرة.

وقد تضمنت الخطة ملحقين، ناقش أولهما السبل التي يمكن من خلالها الحصول على الأراضي الضرورية لتنفيذ استراتيجية جـوش إيمونيم. ومع نمو المستوطنات في فترة ما بعد عام ١٩٧٧، أصبح توافر الأرض التي يمكن إقامة مستوطنات جديدة عليها وتوسيع المستوطنات القائمة مشكلة رئيسية وقد أصدرت الحكومة في نهاية الأمر قانوناً يسمح بعمليات الشراء الخاص بالأراضي في الضفة الغربية، وذلك في شهر نوفمبر عام ١٩٧٩، لكن الحكومة، رغم سياساتها المتشددة، لم تكن تواقة إلى المصادرة السّافرة لمناطق واسعة من الأراضي العربية الخاصة من أجل الاستيطان. إلا أن معظم الأراضي التي استخدمت كانت ملكيتها محل شبهات. وقد زعمت الحكومة أن من حقها الاستحواذ على كل الأراضي المشار إليها «بأراضي الدولة» بمـوجب القانـون

العثماني، وهذه الأراضي تتألف من مساحات واسعة. وفي بعض الحالات، تحدّى ملاك الأرض العرب حق الحكومة في مصادرة مناطق بعينها من الأرض، ولكن دون أن يحالفهم النجاح في معظم الحالات.

ويصف الملحق الثاني اليشوف كهيلاتي (مستوطنة الجماعة) بأنها الشكل الأنسب للاستيطان، بالنسبة إلى الاستراتيجية العامة على صعيد المنطقة. ويمثل هذا النموذج الاستيطاني شكلاً جديداً تماماً من أشكال القرية الريفية، وهو شكل يستند إلى المشروع الخاص والوحدات الأسرية الفردية. ولا يوجد فيه غير قدر يسير من المسئوليات الجماعية الملقاة على عاتق أعضاء الكيبوتز والموشاف، كما لا يلزم المستوطنون فيه بالعمل في المستوطنة ذاتها. والواقع أن كثيرين منهم ينتقلون إلى مدن السهل الساحلي الرئيسية يومياً للعمل هناك. ومن شأن التنوع العام لنماذج الاستيطان أن يتيح عوامل جذب لكل قطاعات المجتمع. ولذا فمن شأنه أن يسمح بامكانية انتقال الناس من المراكز الحضرية في القطاع الساحلي إلى الضفة الغربية.

وقد لقيت مختلف مقترحات جوش إمونيم مساندة من جانب صانعي القرارات الأكثر نفوذاً في مجال الاستيطان في فترة ما بعد عام ١٩٧٧. ذلك أن أرييل شارون، وزير الزراعة، ورئيس اللجنة الوزارية للاستيطان، قد اقترح خطة استيطانية في خريف عام ١٩٧٧ تدعو إلى الاستيطان الواسع في الضفة الغربية[٩]. وفي العام التالي، قدم ماتيتيا هودروبليس، الرئيس الجديد لإدارة الاستيطان التابعة للوكالة اليهودية، اقتراحاً مماثلاً[١٠].

محاولات الاستيطان

كان المبدأ الرئيسي لفلسفة جوش إيمونيم هو محاولة الاستيطان

في الضفة الغربية بصرف النظر عن أي رأي آخر. وكان هذا هو ما دفعها إلى تبني سياسة «هتخلوت» وقد اتبعت هذه السياسة في كل الأوقات. إلا أنه بسبب الخلافات في الرأي، فيما يتعلق بالأهمية الاستراتيجية للمناطق المختلفة في الضفة الغربية، كانت حدة الصراع تتفاوت تبعاً للموقع المحدد. ويمكن توضيح ذلك على أحسن نحو من خلال إجراء دراسة لمحاولات الاستيطان في موقعين، أعني موقع كيدوميم في شمال منطقة الهضاب، وموقع كفار آدوميم على طريق القدس ـ أريحا الرئيسي.

١ ـ كيدوميم:

أقيمت مستوطنة كيدوميم نتيجة لمحاولات اغتصاب عديدة للأراضي قامت بها جماعة إيلون موريه التابعة لجوش إيمونيم في مواقع في ناحية سبصطية (بلدة عربية بها آثار قرب نابلس) ونابلس في شمال السامرة، بين يوليو عام ١٩٧٤ وديسمبر عام ١٩٧٥. وكان تأسيس جماعة ايلون موريه قد تم في كيريات أربع في فبراير ١٩٧٣ (قبل تأسيس جوش إيمونيم الذي جرى في عام ١٩٧٤) بهدف الاستيطان في ناحية نابلس. وبعد حرب عام ١٩٧٣، اتّضحت أهداف الجماعة بقرارها الخاص بمساعدة المستوطنين في مستوطنة كيشيت غير المشروعة في مرتفعات الجولان[١١]. وبعد رفض الحكومة في مارس ١٩٧٤، السماح للجماعة بالاستيطان في السامرة، قررت الجماعة أن تحذو حذو كيشيت وتأخذ بزمام المبادرة بين يديها.

وبين يوليو عام ١٩٧٤ وديسمبر عام ١٩٧٥، حاولت الجماعة اغتصاب الأرض والإقامة فيها لثمان مرات في هذه المنطقة. وقد جرت المحاولة الأولى في كامب حورون إلى الجنوب من نابلس.

وبعد البقاء في الموقع لمدة يوم، طرد الجيش المستوطنين بالقوة وأسفر ذلك عن تغطية إعلامية واسعة لهذا الحدث عبر كل أرجاء إسرائيل. وبعد ذلك بشهرين، جرت محاولة ثانية عند محطة سبصطية التركية القديمة للسكك الحديدية، والتي تبعد عن شمال غربي نابلس مسافة ١٥ كيلومتراً. وفضلاً عن أعضاء الجماعة ذاتها، جاءت مئات من المتعاطفين لتقديم المساندة، وقد ساعد ذلك على وضع مجمل مسألة الاستيطان في هضاب الضفة الغربية في صدارة النقاشات القومية العامة. وقد سمحت الحكومة للمستوطنين بالبقاء لبضعة أيام في حين كانت المسألة محل نقاش في الكنيست، لكن الأوامر صدرت في نهاية الأمر إلى المستوطنين بالرحيل. وقد انصاعوا لهذا الأمر بعد إرسال الجيش، مرة أخرى، إلى حيث أقاموا، وإن كان لم يستخدم أي عنف.
وجرت المحاولة الثالثة عند حصن النبي صالح الذي كانت الشرطة تستخدمه في الماضي، والذي يبعد مسافة ٢٠ كيلومتراً من شمال ـ غربي رام الله. وكانت تلك المحاولة جانباً من مظاهرة حاشدة نظمتها جوش إيمونيم وجماعاتها الاستيطانية ليلة الثامن من أكتوبر عام ١٩٧٤.
وفي السنة التالية، قامت الجماعة بمحاولتين أخريين في الربيع، جرت كل منهما عند محطة سبصطية القديمة للسكك الحديدية. وفي كل من المرتين، طرد المستوطنون بالقوة. وفي يوليو من ذلك العام، حصل ثمانية من أعضاء جماعة إيلون موريه على تصريح بتشغيلهم كعمال مدنيين لدى الحكومة العسكرية للضفة الغربية، وسمح لهم بالمبيت في محطة السكك الحديدية القديمة خلال فترة عملهم. ولم يدم هذا غير أسبوعين، حيث أمرتهم الحكومة بعدها بالرحيل. وأخيراً، في ديسمبر عام ١٩٧٥، ذهب حشد، قوامه أكثر من ٢٠٠٠ من المؤيدين، إلى محطة السكك الحديدية القديمة، وظلوا هناك لمدة ثمانية أيام دون أن يعترض سبيلهم أحد. ونصبت بنايات سابقة التجهيز، وأقام المستوطنون مدرسة

وداراً للحضانة. وقد جرى التوقيت للقيام بهذه المحاولة بحيث تتزامن مع موعد انعقاد مؤتمر عالمي للتضامن اليهودي في القدس، بسبب قرار أصدرته الأمم المتحدة يساوي بين الصهيونية والعنصرية. وقد أكد المؤتمر «الحق التاريخي للشعب اليهودي في أرض إسرائيل»،وقام فريق من المندوبين إلى المؤتمر بزيارة مستوطني إيلون موريه. وقد وجدت الحكومة نفسها عاجزة عن إصدار الأوامر بإجلاء المستوطنين وسط سيطرة هذا المناخ. وفيما بعد، أعلن شيمون بيريز، وزير الدفاع (ورئيس حزب العمل منذ عام ١٩٧٧) أن جماعة إيلون موريه سوف يسمح لها بالبقاء في «قلب السامرة» كوحدة مستقلة، إلا أنه سوف يتعين عليها الانتقال إلى أحد معسكرات الجيش. وسوف توفر وزارة الدفاع وسائل إيواء مؤقتة لثلاثين أسرة من الجماعة،وسوف توافق الحكومة على عقد مناقشة شاملة حول مسألة الاستيطان في هذه المنطقة في غضون الشهرين أو الأشهر الثلاثة القادمة. وعندئذ سوف يتاح للجماعة موقع أكثر دواماً. وأمام خيار الانتقال إلى كامب حورون أو كامب كدوم، اختار المستوطنون الأخيرة، وأسفر هذا عن اسم كيدوميم الحالي.

وقد عرضت الحكومة على المستوطنين، في نهاية الأمر، الاختيار بين ثلاثة مواقع بديلة، حيث سيسمح لهم بإقامة مستوطنة دائمة. وكانت هذه المواقع هي كوحاف هاشاحار، وتيكواه، ومسحاه[١٢]، لكنها كانت غير مقبولة من جوش آنذاك لأنها، رغم وجودها في الضفة الغربية، لم تكن في منطقة الهضاب الوسطى. وتحتل هذه المواقع الثلاثة، كلها أماكن ضمن إطار خطة آلون، حيث يقع الاثنان الأولان على طول خطه الداخلي للمستوطنات «التي يمكن الدفاع عنها»،في حين تقع الأخيرة عبر حدود «الخط الأخضر» مباشرة في غرب السامرة.

وقد انتقلت ١٥ أسرة، في بداية الأمر، إلى معسكر الجيش، وتم

على الفور إعداد سفح خارج المعسكر مباشرة لاقامتها. ونصب المستوطنون أنفسهم خياماً وأكواخاً إضافية إلى الأبنية سابقة التجهيز التي كانت وزارة الدفاع خصصتها لهم. وبحلول يونيو عام ١٩٧٦، كانت الجماعة قد اتسعت لتشمل أسرة (تضم ٥٣ طفلاً) بالإضافة إلى خمسة عشر أعزباً. وفي غضون سنة، كانوا قد بنوا قاعة طعام مشتركة ومعبداً يهودياً وفصولاً دراسية، وكانوا قد مدوا شبكة الصرف الصحي إلى منطقتهم، كما أقاموا شبكة كهربائية مستقلة. وأخذ يجيء إلى المستوطنة من تل أبيب، سيارتا أوتوبيس بصفة يومية، وكانت مجموعة من المستوطنين تسافر يومياً إلى عملها في تل أبيب والقدس، بينما استخدمت وزارة الدفاع (اعتباراً من مارس ١٩٧٦) آخرين في إقامة مرافق الكهرباء والصرف الصحي. كذلك صرح وزير الدفاع ببناء طريق منفصل إلى أماكن الإقامة، الأمر الذي أدى إلى الابتعاد عن مركز معسكر الجيش تماماً. لكن الحكومة العمالية لم تعترف رسمياً بالمستوطنة كمستوطنة قائمة بصفة شرعية، مما يعني أن كل أعمال التنمية قد تمت إما عن طريق إعانات سرية من جانب بيريز، وزير الدفاع،أو عن طريق موارد المستوطنين الخاصة وأنصار جوش إيمونيم.

٢ ـ كفار آدوميم

تعتبر إقامة مستوطنة كفار آدوميم نتيجة للنضال من أجل إقامة وجود مدني في موقع معاليه آدوميم. وجنباً إلى جنب مع مستوطنتي كيدوميم،وأوفراه، أصبحت معاليه آدوميم ثالث مستوطنة تقام قبل عام ١٩٧٧. إلاّ أنها أقيمت عن طريق التلاعب بإطار حكومي قائم، عوضاً عن إقامتها في تعارض مع السياسة الحكومية الخاصة بالاستيطان. وتقع كفار آدوميم عند الطرف الجنوبي لطريق آلون، حيث يلتقي بطريق القدس ـ أريحا الرئيسي. وقد كانت هناك ـ بصفة دائمة ـ موافقة من

جانب الحكومة العمالية على إقامة نوع ما من الوجود اليهودي في تلك المنطقة. والواقع أن مختلف المقترحات الخاصة بالاستيطان في منطقة «القدس الكبرى» تحدد كلها هذه النقطة بوصفها الموقع الرئيسي لمنطقة صناعية تخدم القدس. ويكمن فارق رئيسي بين حال كفار آدوميم وحال كيدوميم في أن مستوطنة كفار آدوميم الحالية تعد امتداداً ونمواً للنواة الاستيطانية من مستوطنة معاليه آدوميم (ب) المؤقتة ولكن في موقع جديد، في حين أن الموقع الدائم الحالي، في حال كيدوميم، قد تطور كامتداد طبيعي للموقع الأصلي المؤقت. وقد كانت معاليه آدوميم(ب) موقع المستوطنة منذ الاستيطان الأصلي غير الشرعي في عام ١٩٧٥، وكانت تتألف من مجموعتين. وكانت أولى هاتين المجموعتين مجموعة ذات توجهات تميل إلى جوش إيمونيم وتستوطن الآن كفار آدوميم. أما المجموعة الثانية، فقد كانت تتألف من أولئك المهتمين بأن يكونوا المستوطنين الأوائل في حي معاليه آدوميم الحضري، والذي يشكل جانباً من شبكة تطويق القدس بأحياء حضرية يهودية.

وكان موشي دايان، وزير الدفاع، قد اقترح في الأصل إقامة مدينة في هذا الموقع ضمن إطار خطة آلون. وفي أكتوبر عام ١٩٧٤، أعلن تيدي كوليك، عمدة القدس، عن إقامة منطقة صناعية في معاليه آدوميم لكي تكون موقعاً للصناعة الثقيلة للمدينة. وفي الشهر التالي، وافق مجلس الوزراء الإسرائيلي على خطة صناعية ثلاثية الأركان للقدس، تضمّنت إقامة منطقة صناعية في معاليه آدوميم على مساحة ٥٠٠٠ ـ ٦٠٠٠ دونم. على أن الإشارة الوحيدة إلى أية تنمية سكنية كانت تتصل ببناء منطقة لإسكان العمال العاملين في المنطقة الصناعية. وذلك لأن مجلس الوزراء الذي يرأسه رابين، كان منقسماً في بداية الأمر فيما يتعلق بمدى حكمة إنشاء مستوطنة مدنية على الطريق الرئيسي من

القدس إلى الأردن. ورغم المعارضة من جانب بعض الوزراء، فقد قرر مجلس الوزراء مع ذلك تخصيص عشرة ملايين ليرة إسرائيلية (١,٤ مليون دولار) لتنمية المشروع، وذلك لتغطية تكاليف المرافق الآساسية التي تتمثل في بناء طرق موصلة وإنشاء شبكات الصرف، والمياه، والكهرباء. هذا بالإضافة إلى تمهيد منطقة مساحتها ٧٠٠ دونم لتنمية المنطقة الصناعية وبناء المرافق الضرورية بما في ذلك الطرق والمنافع. وقد قامت الهيئة الاقتصادية للقدس، وهي هيئة بلدية حكومية، بالعمل نيابة عن وزارة التجارة والصناعة.

ولم ترض جوش إيمونيم عن هذا التصرف. فقد اعتبرت الموقع منطقة استراتيجية رئيسية. أما حقيقة أن المنطقة السكنية سوف تكون من أجل سكنى العمال العزاب وحدهم، فقد كانت تعني بالنسبة إليها أن الحكومة لا ترغب في خلق واقع سياسي دائم قد تصعب إزالته، إذا ما استوجب أي اتفاق مع العالم العربي ذلك. ثم إن وزير التجارة والصناعة،قد أكد على أن كل المصانع يجب أن تكون كبيرة بما يكفي لكي يقدم كل مصنع فرصة عمالة لخمسين شخصاً على الأقل، وأن هذه العمالة يجب أن تكون عمالة يهودية. وقد اعتبرت جوش إيمونيم ذلك إجراء يهدف إلى كبح التنمية السريعة في هذا الموقع. وهكذا، قامت جماعة استيطانية تستهدف الاستيطان في معالية آدوميم بمحاولة استيطان غير مشروعة في الثاني من شهر مارس عام ١٩٧٥. ولم تكن هذه الجماعة تنتمي رسمياً إلى جوش إيمونيم، لكن الكثيرين من أعضائها كانوا مرتبطين بها بصفة شخصية. وقد أذعن مجلس الوزراء لما حدث وقرر فيما بعد أن الأسر، جنباً إلى جنب مع العمال غير المتزوجين، يمكنها أن تتقدم بطلبات للسكنى في ذلك الموقع، ولكن فقط شريطة أن تكسب دخولها من المنطقة الصناعية، حيث سيتم إقامة مساكن مؤقتة

عاجلة على تل مجاور، يبعد مسافة ٨٠٠ متر عن حافة المنطقة الصناعية. وهكذا، في واقع الأمر، لم تكن هناك معارضة فعالة كبيرة للاستيطان غير الشرعي في ذلك الموقع.

وفي ديسمبر ١٩٧٥، دخل المستوطنون الأوائل إلى الموقع، وتبعتهم في ذلك مجموعتان أخريان في الأشهر الثمانية عشر التالية، من بينهما مجموعة منتمية إلى الهستدروت (اتحاد النقابات الإسرائيلية)، ومهتمة بالاستيطان في نهاية الأمر في الحي الحضري المقترح. وقد تمت الموافقة على أربعة عشر مشروعاً في البداية، أحدها صناعة ذات قاعدة عسكرية تهدف إلى تشغيل ٢٠٠ شخص في مرحلتها الأولى. وقد بدأت الورش والمصانع الصغيرة الأولى في الدخول إلى المنطقة الصناعية في بداية عام ١٩٧٧. إلا أن وضع مستوطنة معاليه أدوميم (ب)، حتى اعتراف حكومة ليكود الرسمي بها، ظل وضع «معسكر عمل» - حيث كان ذلك في حد ذاته تسوية بين أولئك الذين يحبذون إنشاء منطقة سكنية معترف بها تماماً، وأولئك الذين أخذوا يعارضون تماماً أي إطار سكني كنتيجة للارتباطات مع مستوطني جوش إيمونيم. ومع حلول وقت استلام ليكود اليميني السلطة في مايو عام ١٩٧٧، كانت حكومة حزب العمل الراحلة قد أوصت، في الاجتماع الأخير لمجلس وزرائها، بإقامة منطقة سكنية حضرية تابعة للقدس تضم ٥٠٠٠ وحدة سكنية، في موقع جديد في تلك المنطقة. وكنتيجة للتخطيط التالي لمستوطنات أكثر دواماً (أي، الحي الحضري لمعاليه آدوميم، واليشوف كهيلاتي لكفار أدوميم)، لم تشهد مستوطنة معاليه آدوميم(ب)القائمة توسعاً رسمياً آخر. وفي نهاية الأمر، في أكتوبر عام ١٩٧٩، انتقل المستوطنون في معاليه آدوميم(ب) إلى موقعهم الجديد، الدائم، والواقع على الجانب المقابل

لطريق القدس ـ أريحا الرئيسي، وأصبح ذلك هو اليشوف كهيلاتي المعروف باسم كفار آدوميم.

ويمكن استكشاف خيوط مشتركة من تطور مستوطنتي كيدوميم، وكفار آدوميم، وأوضحها هو واقع أن أساليب الاستيطان غير الشرعي من جانب كل من المجموعتين هي التي أجبرت كلا من الحكومتين في كل من الحالين. لقد كانت السياسة الاستيطانية للحكومة العمالية بين عامي ١٩٦٧ و١٩٧٧ قائمة على إطار خطة آلون، مما رتب رفض أية خطط تقترح سياسات مختلفة. إلا أن الرأي المتشدد داخل الحكومة العمالية، والمتعاطف مع سياسات جوش إيمونيم الاستيطانية، والذي يتزعمه شيمون بيريز، وزير الدفاع، قد شكل عاملاً رئيسياً في السماح للمستوطنين بالبقاء في كيدوميم. ثم إن هؤلاء المؤازرين الحكوميين قد ساعدوا في توفير العمالة للكثيرين من المستوطنين في معسكرات الجيش أو في إنشاء مرافقهم الخاصة.

الاعتراف بجوش ايمونيم

لقد أدى انتخاب الحكومة اليمينية في عام ١٩٧٧، كما أشرنا آنفاً، إلى إحداث تغيرات هامة في العلاقة بين جوش إيمونيم والإدارة الحاكمة. لقد كانت السياسات الاستيطانية المتشددة لحكومة ليكود، وخاصة للحزب الرئيسي في الائتلاف ـ حزب حيروت الذي يتزعمه بيجن، رئيس الوزراء الجديد في مستوطنة كامب كدوم (كيدوميم الآن) غير الرسمية، حيث وعد بأنه سوف يقام المزيد من مثل هذه المستوطنات.

وكانت الخطوة العملية الأولى في هذا الإتجاه هي إضفاء

الشرعية على مستوطنات جوش إيمونيم الثلاث القائمة في يوليو عام ١٩٧٧. وسوف تحصل هذه المستوطنات، الآن، على مساعدات ومنح بنفس القدر الذي تلقاه أية مستوطنة جديدة أخرى في إسرائيل. وأثر ذلك، جرى تعيين إرييل شارون، وزير الزراعة الجديد، رئيساً للجنة الوزارية للاستيطان، وهي اللجنة التي كان قد شكلها ييجال آلون في عام ١٩٧٠، ثم قام فيما بعد برئاستها، وترأسها من بعده يسرائيل جاليلي، حليفه القريب منه. وكان شارون واحداً من الأصوليين المتشددين الذين تعاطفوا تعاطفاً شديداً للغاية مع أهداف جوش إيمونيم، وقد أصبح على مر السنوات الأربع التالية أقرب حليف إليها في الكنيست. وقد حدث تعيين رئيس ثان في انتخبات المؤتمر الصهيوني العالمي في أواخر السنة ذاتها. فلأول مرة في تاريخ المؤتمر، كانت هناك أغلبية يمينية. وهكذا تم اقتراح اسم مرشح جديد لرئاسة لجنة الاستيطان ذات النفوذ في الوكالة اليهودية، والتي كانت تدار إدارة قادرة وعملية إلى حد بعيد من جانب خبير الاستيطان البروفسور رعنان فايتز، خلال السنوات الثلاثين السابقة. على أن تقدير خبرة فايتز كان عظيماً للغاية، بحيث يصعب استبعاده تماماً. ولذا فقد جرى تعيين المرشح الجديد ـ ماتيتياهو دروبلـيس ـ رئيساً مشاركاً له. والواقع أن فايتز، كما تشهد على ذلك السنوات الأربع التالية، قد واصل تكريس طاقاته للنشاط الاستيطاني في كل أرجاء إسرائيل، ولكن ليس في مناطق هضاب الضفة الغربية. وفي تلك المنطقة الأخيرة، التي كان فايتز معارضاً للاستيطان فيها، تولى دروبليس إدارة النشاط. وبعبارة أخـرى، فقد وجـه دروبليس تنفيذ الاستراتيجيات الاستيطانية لجوش إيمونيم والمتطرفين الآخرين الذين يشاطرونها أفكارها. وحيث أن هذه المنطقة أخذت تحصل الآن، على معظم مورد الاستيطان إلى حد بعيد ـ فقد كان بوسع جوش إيمونيم أن تعجل بتنفيذ خططها الاستيطانية.

وقد أدى الاعتراف بجوش إيمونيم، كهيئة استيطانية جديدة مشروعة إلى وضعها على قدم المساواة مع حركتي الكيبوتزات والموشافات القائمة. وهكذا أصبح بالإمكان تمثيلها في كافة اللجان الاستيطانية القومية،وأن تحصل على منح وقروض بنفس النسب التي تحصل عليها الحركات الاستيطانية الأخرى. إلا أن مثل هذا الاعتراف كان معناه أن عليها إبداء عناية أكبر في التخطيط المهني لمستوطناتها. إذ لم تكن بياناتها السياسية كافية لإقامة مستوطنات ريفية قادرة على الحياة من الناحية الاقتصادية. ثم إن غالبية مستوطني جوش إيمونيم لم تكن تلهمها مثل اشتراكية وهمية حول طبيعة المستوطنة التي عاشوا فيها. وكان ذلك عاملاً رئيسياً في تطور نموذج استيطاني جديد عرف باسم نموذج اليشوف كهيلاتي (حرفيا: مستوطنة الجماعة[١٣]، التي كان فيها تأكيد أكبر على حق الفرد في اختيار مكان عمله وممارسة سيطرته الخاصة على أسلوب حياة أسرته. وتشمل مثل هذه المستوطنات الانتقال اليومي إلى المدن الإسرائيلية الكبرى، وكذلك إقامة صناعة خاصة. ومع أن إدارة الاستيطان كانت قد رفضت باستمرار الاعتراف بهذا النموذج الاستيطاني كنموذج شرعي صحيح، وذلك بسبب رفضه للمبادىء الاستيطانية التقليدية المتمثلة في أساليب الحياة المشتركة/ الجماعية والانتاج الذي يتخذ من المنزل قاعدة له. إلا أن البيئة السياسية المتغيرة قد أدت إلى حدوث إنقلاب في هذا الموقف. ثم إن التأكيد على المشروع الخاص والفردي كان معناه أن هذه المستوطنات يمكن إقامتها بسرعة بالمقارنة بالكيبوتزات والموشافات التي تحتاج إلى تخطيط دقيق، وهو الأمر الذي يتيح الاستيطان الواسع للضفة الغربية بأسرع ما يمكن. وهكذا أدى الاعتراف بجوش إيمونيم كحركة استيطانية جديدة إلى الاعتراف باليشوف كهيلاتي كنموذج استيطاني جديد.

هوامش الفصل الثالث:

(١) عودي، ي.، ١٩٧٦، ٤٠.

(٢) جوش إيمونيم، بلا تاريخ، ٤.

(٣) ايتزيوني، هاليفي، ١٩٧٧.

(٤) جوش إيمونيم، ١٩٧٦.

(٥) المصدر السابق، ٢.

(٦) ورد في ليش، ا، م.، ١٩٧٧، ٢٦.

(٧) جوش إيمونيم، ١٩٧٧.

(٨) جوش إيمونيم، ١٩٧٨.

(٩) من أجل الاطلاع على وصف لخطة شارون، أنظر:

أ - الصحف الإسرائيلية، ٤/ ٩/ ٧٧.

ب - شابيرا، ٢٥/ ٨/ ٧٨، ملحق «عال همشمار» عن السلام.

(١٠) درويليس، م. ، ١٩٧٨.

(١١) يوجد وصف للسياسة المحيطة بإقامة كيشيت في ملحق لمؤلف هاريس، و. و، ١٩٧٨.

(١٢) أصبحت هذه المواقع الثلاثة كلها مستوطنات فيما بعد. وميساحاه هو الآن الحي الحضري لايلكاناه، الواقعة على «طريق شارون الرئيسي» الممتد من الغرب إلى الشرق عبر الضفة الغربية، في حين أن كلاً من تيكواه وكوحاف هاشاحار تعد قريتي مجتمعات مرتبطة بجوش إيمونيم.

(١٣) قام نيومان، ١٩٨١، الفصلان ٥و٦ بأول تحليل واف لنمو اليشوف كهيلاتي.

الفصل الرابع

الشبكة الاستيطانية القائمة

يكشف تحليل النمط الاستيطاني اليهودي القائم في الضفة الغربية عن صورة نشاط واسع بوجه عام، مع تركزات استيطانية محدودة. ويمكن تقسيم المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية في عام ١٩٨٠ إلى خمس مجموعات رئيسية .

(١) المستوطنات الواقعة على طول غور الأردن والطريق الأمني الداخلي لخطة آلون،

(٢) الوحدات السكنية الحضرية التي أقيمت من حول القدس،

(٣) كتلة المستوطنات في جوش إيتزيون جنوبي القدس،

(٤) المستوطنات المحددة بوصفها مستوطنات حضرية،

(٥) مستوطنات جوش إيمونيم الحضرية الصغيرة والتي تشكل شبكة آخذة في الاتساع،

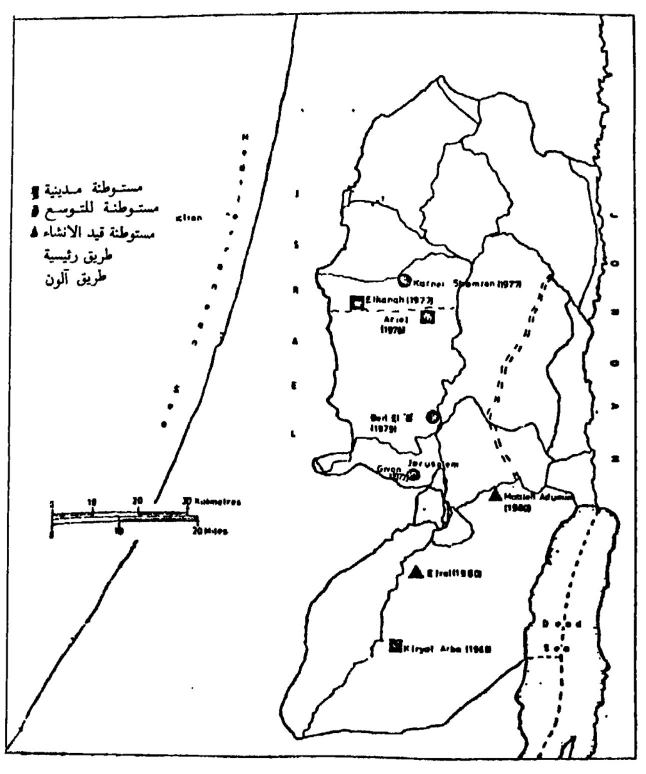
وهذا البحث معني على وجه التحديد بالمجموعتين الثالثة والرابعة[١] .

مستوطنات جوش ايمونيم

في يوليو عام ١٩٨٠ ، كان هناك ١٨ مستوطنة تنتمي إلى أماناه، الحركة الاستيطانية لجوش إيمونيم إلى جانب عدد من الجماعات الاستيطانية المنظمة التي تنتظر الاستيطان في مواقع جديدة .

وبعد الدعوة في يناير ١٩٨١ إلى إجراء انتخابات في الصيف التالي، مضت الحكومة في تنفيذ سياسة تهدف إلى إقامة أكبر عدد ممكن من المستوطنات في الأشهر الستة الأخيرة لها في الحكم. وقد زاد ذلك زيادة هامة من حجم الأراضي التي تحتلها هذه المستوطنات، وكذلك من حجم الاستثمارات التي أنفقت فيها. على أن الأثر المباشر لذلك على أعداد متزايدة من المستوطنين اليهود كان تافهاً.

وتقع المستوطنات القائمة في مختلف أرجاء مناطق هضاب الضفة الغربية، خاصة في مواقع قرب، أو تطل على، طريق الشمال ـ الجنوب الرئيسي من القدس جنوباً، عبر رام الله ونابلس، إلى جنين شمالاً. كما يمتد الاستيطان إلى مسافة أبعد جنوباً على طول هذا الطريق، من خلال كتلة مستوطنات جوش إيتزيون وهي كيريات عربا الحضري. أما مستوطنات جوش التي لا تقع على طول هذا الطريق الرئيسي فهي تقع على طول طريقي الشرق ـ الغرب المتقاطعين، وذلك في أغلب الأحوال من «الخط الأخضر» في الغرب، في حين يمتد بعضها إلى وادي الأردن في الشرق. وطريق الشرق ـ الغرب الرئيسي هو طريق شارون الذي أنشىء حديثاً. ومع أن الخطين الرئيسيين للاستيطان شرق طريق الشمال ـ الجنوب الرئيسي قد أقيما كجزء من خطة آلون، إلا أن من الواضح أن الخط الداخلي لهذا الاستيطان، على طول طريق آلون نفسه، يأخذ في الارتباط بمستوطنات جوش إيمونيم الرئيسية. والمسافة بين الطريقين قصيرة، وبالإضافة إلى ذلك فقد تم مؤخراً استيطان مستوطنة واقعة على طريق آلون من جانب جماعة ترعاها جوش إيمونيم. كما أن كل المستوطنات اليهودية القائمة في المنطقة التي تؤلف الجزء الغربي من خطة آلون، أي الشريط الممتد على طول معظم حدود «الخط الأخضر» القديمة قد أقامتها جوش إيمونيم (بيت حورون، جيفون)، أو أقيمت



الشكل ٨: المستوطنات اليهودية المحددة بوضعها مستوطنات حضرية في الضفة الغربية عام ١٩٨١

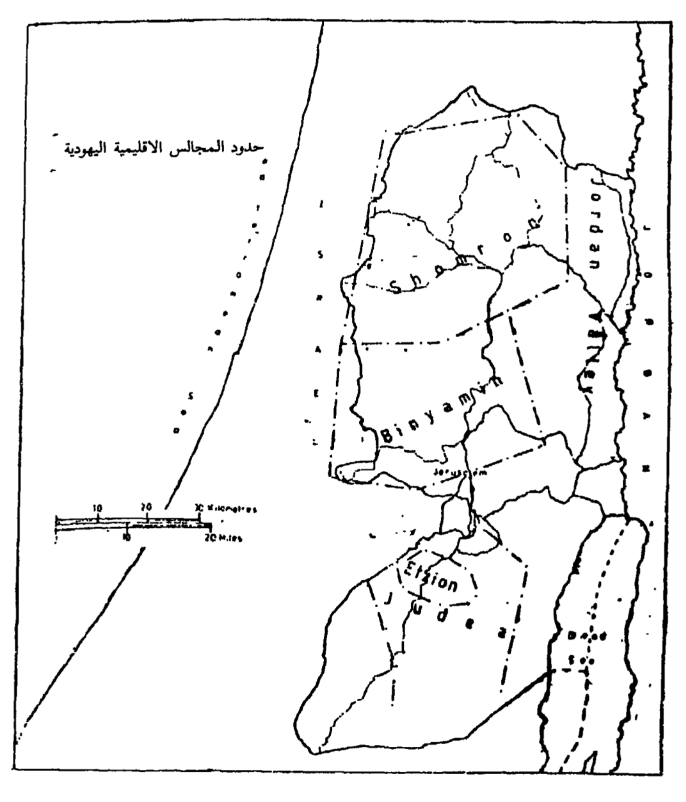
بمساعدتها (إيلكاناه ـ ميسحاه سابقاً). وأخيراً، قررت الحكومة، في شهر أغسطس عام ١٩٨٠، المضي في بناء عشر مستوطنات أخيرة جديدة في الضفة الغربية في السنة التالية. ومن بين هذه المستوطنات خصصت واحدة لوادي الأردن وواحدة لطريق آلون الداخلي، في حين خصصت أربع مستوطنات أخرى كلها في مناطق جوش إيمونيم الرئيسية في الهضاب، وتراعي جماعات جوش الاستيطانية القائمة.

وتستند المستوطنات في معظمها إلى نموذج المشروع الخاص، نموذج اليشوف كهيلاتي. وتتراوح أحجام مستوطنات جوش القائمة بين ١٣٠ أسرة في كيدوميم إلى ١٤ أسرة فقط في تبواه. ولا بد من الإشارة إلى أنه حيث أن غالبية مستوطنات جوش تتألف من سكان من القطاع المتدين من السكان، فإن المعدل الوسطي للمواليد يعد أعلى منه بين السكان العلمانيين. وهكذا يجري التخطيط للاستيطان العادي في هذه المنطقة بحيث يرعى أسراً يتراوح عدد أفراد كل منها بين ستة وثمانية أشخاص.

الاستيطان الحضري

هناك الآن ثمانية مواقع يعتبر الاستيطان فيها حضرياً (الشكل ٨) وأقدم هذه المواقع هو حي كيريات عربا الحضري، والذي يطل على مدينة الخليل العربية. وتم استيطان هذا الحي، لأول مرة، في عام ١٩٦٨، قبل ظهور جوش إيمونيم، من جانب كثيرين من الأشخاص الذين أصبحوا فيما بعد أعضاء مؤسسين لجوش. وكيريات عربا أكبر مستوطنة يهودية في الضفة الغربية، اليوم، وهي تؤلف الطرف الجنوبي لحزام المستوطنات الداخلي الذي اقترحه آلون. أما التطورات الرئيسية الأخرى فهي المستوطنات القائمة في بيت إيل (ب)، وجيفون وآرئيل،

وايفرات، ومعاليه آدوميم، وايلكاناه. وقد أقيمت هذه كلها بمساعدة من جوش، مع أنها ليست جزءاً من المستوطنات التي تنتمي إلى آماناه، الحركة الاستيطانية لجوش إيمونيم، وتعتبر بيت ايل (ب) حياً حضرياً صغيراً يقع إلى جوار مستوطنة بيت ايل التابعة لجوش. ويرتكز وجودها الآن بالكامل على المعهد الديني هناك، ولا تضم غير عدد قليل من الأسر. أما مستوطنة جيفون، الواقعة إلى غربي القدس، فهي تضم ١٢٠ أسرة. ومع أن مستوطني جوش إيمونيم كانوا مسؤولين عن تنمية هذه المستوطنة، إلا أن الموقع كان قد أشير إليه بوصفه موقعاً هاماً من الناحية الاستراتيجية في كافة خطط استيطان منطقة «القدس الكبرى» في عام ١٩٧٦[٢]. وتعتبر إيكاناه امتداداً ونمواً لمستوطنة مسيحاه، التي وافقت عليها الحكومة العمالية الراحلة في عام ١٩٧٧ ، وأضفت عليها إدارة ليكود الجديدة، الشرعية فيما بعد. وكانت الجماعة الأصلية من المستوطنة، جماعة ماعاراف شمرون، قد تشكلت رداً على خطط وزارة الإسكان الخاصة باستيطان منطقة «القدس الكبرى». ومن المخطط أن تكون مستوطنة إرئيل المدينة المركزية في «السامره اليهودية» وهي تقع في وسط طريق الشمال ـ الجنوب وطريق الغرب ـ الشرق اللذين يخترقان الجزء الشمالي من الضفة الغربية. وقد ضمت في يوليو عام ١٩٨٠ زهاء ٢١٠ أسرة، بعد سنة واحدة فقط من وجودها. وسوف تكون ايفرات مركزاً حضرياً يقع في منطقة جوش ايتزيون. واعتباراً من مارس عام ١٩٨١ ، كان يجري بناء الوحدات السكنية الأولى والمرافق. على أن التسجيل من أجل الحصول على منازل في المرحلتين الأوليين كان مغلقاً، بالفعل، وذلك بسبب الطبيعة الجذابة لموقعها داخل منطقة ايتزيون وقربها الشديد من القدس. أما حي معاليه آدوميم الحضري، والذي يجري بناؤه إلى شرقي القدس على الطريق الرئيسي إلى وادي الأردن، فهو يعتبر ضاحية سكنية إضافية



شكل ٩: المجالس الاقليمية اليهودية في الضفة الغربية ١٩٨١

للأحياء المذكورة سلفاً. لكن موقعه الذي يبعد مسافة حوالي سبعة عشر كيلو متراً من المدينة وتطوره الذي جاء متأخراً في الزمن عن تطور المناطق السكنية الأخرى، إنما يعنيان أنه سوف يشهد عملية نمو أكثر فردية مما شهدته الضواحي الأخرى.

الاطار الاقليمي

تمتزج هذه المجموعات من المستوطنات ببطء في شبكة اقليمية أوسع تغطي مجمل الضفة الغربية. وقد تأكد هذا عبر إنشاء ثلاثة مجالس إقليمية جديدة في ١٩٧٩/ ١٩٨٠ - شمرون، وبنيامين، وميدبار ييهوداه - علاوة على مجلس جوش ايتزيون ووادي الأردن الاقليميين القائمين بالفعل (الشكل ٩). وتنسق هذه المجالس النشاط بين المستوطنات في المنطقة، خاصة في مجالات السياسة، والاقتصاد، والتسهيلات الثقافية. وهي تحصل على موازنات من وزارة الداخلية، بالمعدلات العادية التي تحصل عليها البلديات، كما أنها تقوم بتحصيل الضرائب المحلية في المستوطنات ذاتها. وتؤدي إقامة مثل هذه المجالس الإقليمية إلى تمشي الإدارة الاقليمية للمستوطنات اليهودية في هذه المناطق مع الإطار الساري في كل أرجاء إسرائيل.

وكان على التخطيط للتنفيذ بعد عام ١٩٧٧ أن يأخذ بعين الاعتبار المستوطنات القائمة بالفعل، والتي أصبحت تتمتع بالشرعية. وهكذا تطور التمركزان الرئيسيان القائمان لمستوطنات جوش إيمونيم حول مستوطنتي أوفراه وكيدوميم، أقدم مستوطنتين لجوش. وقد ناقشت مذكرة حول أوفراه، مؤرخة في عام ١٩٧٧، بديلين لاندماج المستوطنة القائمة مع المستوطنات اليهودية الأخرى في المنطقة. وقد دعا أحد الاقتراحات إلى التعاون الاقليمي مع كوحاف هاشاحار التابعة لجوش، وهي كتلة المستوطنات التي كان يجري بناؤها على طريق آلون وجزء من خطة

إدارة الاستيطان التابعة للوكالة اليهودية، والخاصة بتطوير منطقة «القدس الكبرى». أما الاقتراح الآخر فقد دعا إلى التعاون الاقليمي مع مستوطنات جديدة ذات طابع اجتماعي مماثل لطابع أوفراه. ومنذ ذلك الحين، أقيمت مستوطنات أخرى تابعة لجوش إيمونيم في المنطقة المحيطة، عند شيلوح، وبيت إيل، الأمر الذي أدى إلى وضع البديل الثاني موضع التنفيذ. ويتمشى ذلك والأفكار التي جرى الترويج لها في خطط دروبليس وجوش إيمونيم عام ١٩٧٨. ويصف دروبليس كتلته الاستيطانية في بيت إيل بأنها تشمل مستوطنات بيت ايل، وأوفراه، وكوحاف هاشاحار، وريمونيم، وللأخيرتين جذورهما في خطة آلون. وكل هذه المستوطنات المقترحة قائمة، اليوم، وتشكل كلها جزءاً من مجلس بنيامين الاقليمي اليهودي الجديد، والذي توجد مكاتبه في بيت ايل، ومثل هذا التجمع الاقليمي يضع كلاً من الخيارين موضع التنفيذ في نفس الوقت. فالتعاون الاقليمي مع مجموعة مستوطنات كوحاف هاشاحار قد جرى، على أية حال، لأن المستوطنة القائمة في كوحاف هاشاحار لم تجتذب المستوطنين إلى موقعها الموحش والصعب، ذلك لأن خطة الاستيطان على طول طريق آلون لم تكن يتمتع سواء بميزة قرب مستوطنات جوش من المراكز اليهودية الرئيسية للسهل الساحلي، أو بإمكانية استخدام مساحات واسعة من الأرض للزراعة، كما في مستوطنات وادي الأردن. وهكذا، كان على وحدة ناحال التابعة للجيش أن تبقى في كوحاف هاشاحار مدة أطول مما كان مقرراً في الأصل (لمدة خمس سنوات). ولم يتغير هذا، إلا عندما جاءت جماعة ترعاها جوش إيمونيم وتهتم بنموذج هيكل استيطاني أكثر فردية من الاستيطان هناك. وقد انتقلت الأسر الاثنتا عشرة الأولى من المستوطنين إلى هناك أخيراً خلال شهر أغسطس من عام ١٩٨٠، وهي تحتفظ باتصال وثيق مع أوفراه، التي تساعد بتقديم المواد التموينية والمساعدة الفنية. وأثر

الاستيطان الأهلي لهذا الموقع، جرى تمهيد طريق آلون، من معاليه افراييم في الشمال إلى هاتين المستوطنتين، وقد افتتح رسمياً، في نهاية الأمر، في الثالث والعشرين من فبراير عام ١٩٨١. ويغطي الطريق مسافة ٤٨ كيلومتراً من معاليه آدوميم في الجنوب إلى معاليه افراييم في الشمال. كما أن هناك خطة لمد الطريق إلى مسافة أبعد شمالاً حتى يصل إلى مستوطنة بكاعوت، ومن هناك إلى وادي الأردن وبيت شيعان. أما في الجنوب، فهناك خطط طويلة الأجل لمد الطريق إلى آراد.

وهكذا يجري قلب محور العلاقة بين طريق آلون ومستوطنات وادي الأردن كما اقترح في خطة آلون. وتقيم مستوطنتا كوحاف هاشاحار، وايمونيم، على طريق آلون، صلات قوية مع مستوطنات جوش ايمونيم إلى الغرب، وليس فقط مع مستوطنات وادي الأردن إلى الشرق.

وهكذا تنكر هذه العلاقة الاقليمية، جزئياً، مفهوم آلون عن الخطوط المنظمة للاستيطان «الأمني» في المناطق غير المكتظة بالسكان، فقط، في الضفة الغربية. وتتخذ العلاقات بين مختلف المستوطنات في الشبكة، الآن، همزة وصل شرقية - غربية خلافاً لمجرد خطوط الاستيطان الممتدة من الشمال إلى الجنوب في وادي الأردن والتلال المطلة عليه. كما أعلن في أغسطس عام ١٩٨٠ أن مستوطنة إضافية، هي مستوطنة ميحاشي، سوف تقام على بعض مسافة أربعة كيلومترات جنوبي ريمونيم متمّمة بذلك هذه الكتلة الاقليمية من المستوطنات. وقد تم رفض خطة آلون الخاصة بإقامة ممر عربي من رام الله إلى أريحا وذلك من جراء قرار بسد الطرف الجنوبي لهذا الممر قرب أريحا. عن طريق إقامة مستوطنتي ميتزييه بيريحو، وفيريد بيريحو، التابعتين لجوش إيمونيم. كما أعلن، في الثامن والعشرين من سبتمبر ١٩٨٠، أن

مستوطنة ثالثة، هي مستوطنة بيت هاعرفه، سوف تقام، أيضاً، في هذه المنطقة.

كما تتطور روابط إقليمية قوية في منطقة الاستيطان اليهودي في شمال السامره، وهذه المنطقة، من تابواه إلى أقصى شمال الضفة الغربية، تؤلف، الآن، مجلس شمرون الاقليمي اليهودي. وتقع مستوطنة جوش إيمونيم الأولية عند كامب كدوم، والمعروفة الآن بكيدوميم، على بعد سبعة كيلو مترات من مستوطنة كارني شمرون اليهودية، والتي خطط لأن تكون مركزاً حضرياً لخدمة عدد من القرى اليهودية المحيطة، ومن بينها كيدوميم. وتقع مستوطنة شافي شمرون التابعة لجوش إيمونيم على بعد سبعة كيلومترات شمال شرقي كيدوميم، على الطريق الرئيسي من نابلس إلى جنين. وسوف يؤدي طريق السامره الرئيسي الذي سوف يبنى جنوبي كيدوميم إلى مدينة آرئيل المقترحة مباشرة، وهي مدينة تبعد مسافة حوالي اثني عشر كيلو متراً. ويجري التخطيط لارائيل بحيث تكون المدينة المحورية «للسامرة اليهودية».

وفي مقترحات دروبليس، لن تكون كيدوميم غير واحدة من أربع مستوطنات في كتلة كيدوميم. ومن الناحية النظرية على الأقل، سوف تحد هذه الكتلة كتلة أخرى من سبع مستوطنات تتمحور حول كارني شمرون في الجنوب ـ الغربي. وأخيراً، سوف تقام، إلى الشـرق، مستوطنة إيلون موريه. وتظهر إقامة هذه المستوطنة الأخيرة في يونيو ١٩٧٩، (بالاضافة إلى واقع أن ثلاث مستوطنات من المستوطنات العشر الجديدة التي أعلن عنها في شهر أغسطس عام ١٩٨٠ تقع كلها في منطقة شمال السامرة)، ميلاً قوياً نحو تنفيذ مقترحات دروبليس.

كما تراعي مختلف كتل الاستيطان الاقليمي خطط استيطان منطقة «القدس الكبرى». وتتألف كتلة أدوميم الاستيطانية في خطة دروبليس من

ستة قرى ريفية، سوف تؤلف كتلة مستوطنات، تضاف إلى مستوطنات جوش جيفون، وجوش كوحاف هاشاحار، وجوش ايتزيون في خطط استيطان «القدس الكبرى»، على نحو ما اقترحته أصلاً إدارة الاستيطان التابعة للوكالة اليهودية في عام ١٩٧٦. وكل مجموعة من هذه المجموعات الاستيطانية الاقليمية قائمة، بالفعل، الآن. والمستوطنات القائمة في منطقة أدوميم هي مستوطنات ضاحية معاليه آدوميم الحضرية ومستوطنات جوش إيمونيم في كفار آدوميم وميتزبيه بيريحو إلى الشرق، ومستوطنة فيريد بيريحو الجديدة. وفي خطة دروبليس، اقترحت ثلاث مستوطنات أخرى لكتلة آدوميم، وسيكون موقع هذه المستوطنات إلى الشمال من كفار آدوميم، مؤلفة بذلك اتصالاً اقليمياً مع كتلة مستوطنات بيت إيل إلى الشمال والتي تعتبر ـ كما أسلفنا إشارة ـ مجاورة لكتلة كوحاف هاشاحار، ومستوطنات وادي الأردن إلى الشرق، كما توجد خطط لاستيطان أقصى جنوبي الضفة الغربية، بين الخليل وبئر سبع. ومع أن هناك بعض المستوطنات في هذه المنطقة، إلا أنها لم تلق نفس الدرجة من النشاط الاستيطاني من جانب جوش إيمونيم كما حدث مع المناطق الشمالية. وكانت أول مستوطنة تقام في هذه المنطقة هي مستوطنة ياتير التابعة لجوش إيمونيم، والتي تعد «موشاف شيتوفيا» ذات قاعدة زراعية[٣]. وكان موقعها المؤقت الأولي على بعد ٥٠٠ متر داخل حدود «الخط الأخضر»، لكن موقعها الدائم سوف يكون مجاوراً لقسم شرطة لوزيفير داخل الضفة الغربية. ومن المقرر أن تقوم جماعة زيف التابعة لجوش إيمونيم بانشاء مستوطنة أخرى في هذه المنطقة.

وعند نهاية عام ١٩٧٩، كان لدى إدارة الاستيطان ٩٤ مستوطنة عبر «الخط الأخضر»، كانت لا تزال ثلاث وثلاثون منها في مراحلها المؤقتة وكانت خمس أخرى منها لا تزال مسكونة من جانب وحدات

ناحال التابعة للجيش. وكان تسعة عشر موقعاً آخر قد حصل على التصريح الضروري بالإقامة، الأمر الذي يجعل المجموع مائة وثلاث عشرة مستوطنة صغيرة. وكان العدد الإجمالي للسكان اليهود (غير الحضرين) لهذه المستوطنات ١٣,٧٠٠ نسمة (بزيادة ٢,٤٠٠ نسمة عن السنة السابقة)[٤] وبإضافة المستوطنات الحضرية، كان هناك ١٨,٠٠٠ مقيم في الضفة الغربية (باستثناء القدس الشرقية)، عاش ١٢,٠٠٠ منهم في مناطق هضاب يهودا والسامره (بما في ذلك جوش ايتزيون وكيريات أربع). وكان الباقون في وادي الأردن. وكان هؤلاء السكان متركزين في عشرين مستوطنة من نوع اليشوف كهيلاتي، وخمسة موشافات، وثلاث كيبوتزات، وقريتين صناعيتين، ومركز إقليمي واحد، ومركز صناعي واحد. ويعد أكثر من ٦٠ في المئة من المستوطنين في يهودا/ السامره متدينين، ومتوسط العمر بين السكان المستوطنين هو ٣٢ سنة.

ورغم كل هذا النشاط، فلا تزال الشبكة مصطنعة من نواح كثيرة. فمن الناحية الاقتصادية، تعتمد المستوطنات على مستويات عالية من الاعانات الحكومية، وذلك بسبب الطبيعة السياسية للمشروع. ومن الناحية الاجتماعية، لا يكاد يوجد أي اتصال بين هذه المستوطنات اليهودية الجديدة والقرى العربية القائمة المجاورة لها. وهذا العامل الأخير على وجه الخصوص هو الذي يساعد على فرض شبكة استيطانية مختلفة اختلافاً جذرياً عن الشبكة القائمة بالفعل.

وبوجه عام - إذن - كانت أنماط استيطانية جديدة ومتميزة قد تشكلت في الضفة الغربية مع حلول عام ١٩٨٠، حتى مع أنه لم توجد أية خطة طويلة الأجل لهذه المنطقة تحظى بموافقة الحكومة. وهناك أنماط محددة، تؤلف شبكة من القرى ومشروعات التنمية الحضرية الصغيرة عبر كل منطقة هضاب الضفة الغربية، خاصة في منطقة القدس

وفي شمال السامره. ومع أن كلاً من مقترحات جوش إيمونيم ومقترحات دروبليس تراهن على توافر مئات الآلاف من المستوطنين، إلا أن حقيقة الموقف تتمثّل في أن الشبكة القائمة تضم حوالي ١٨,٠٠٠ ساكن، لا يشكلون غير ٣ في المئة من السكان العرب الذي يبلغ عددهم ٧٢٠,٠٠٠ نسمة (باستثناء القدس الشرقية) وأكبر مستوطنة هي حي كيريات أربع الحضري الذي يتألف من حوالي ٦٠٠ أسرة. أما إجمالي عدد السكان اليهود في الضفة الغربية فهو لا يشكل غير ثلث الزيادة الطبيعية السنوية للسكان العرب الأصليين. لكن المستوطنات تؤلف شبكة قوية من الناحية الاستراتيجية، حيث تسيطر على الطرق والمرافق الرئيسية في الضفة الغربية. وفضلاً عن طريق آلون، يستمر العمل الرئيسي (١٩٨١) في بناء طرق أخرى. وتشمل هذه الطرق مد طريق شارون عبر السامرة مسافة ٣٠ كيلومتراً أخرى، ومد طريق جوش ايتزيون ـ تيكواه إلى ميتزبيه شاليم على البحر الميت، واستكمال طريق يهودا الرئيسي والذي يربط بيت جبرين (شرقي كيريات جات في إسرائيل) بالخليل. وترتبط معظم المستوطنات الآن بشبكة كهرباء إسرائيل القومية، ويحصل بعضها على إمداداته من شركة كهرباء القدس الشرقية. ويتم ضخ المياه عبر «الخط الأخضر» أو يتم الحصول عليها من الآبار الجديدة التي حفرتها ميكوروت، شركة المياه الإسرائيلية[٥]. ثم إن المناطق الاستيطانية الفرعية المختلفة منظمة في مجالس اقليمية تغطي كل الضفة الغربية (الشكل ٩).

وتحصل هذه المجالس على اعتمادات مالية حكومية وهي مسؤولة عن تنسيق كل النشاطات الثقافية والاجتماعية داخل الأقاليم. ويحتل، الآن، كثيرون من قادة جوش وظائف إدارية في هذه المجالس، خاصة في إقليمي شمرون وبنيامين. كما أعلن، في ديسمبر عام ١٩٨٠، أن

الحكومة العسكرية الإسرائيلية سوف تنشىء محاكم بلدية، الأمر الذي سوف يتيح تطبيق القانون الإسرائيلي على المستوطنين اليهود في الضفة الغربية. وحتى ذلك الحين، كان يتعين لأية قضايا مدنية أن تنظر (من الناحية النظرية) من جانب محاكم عربية تستخدم القانون الأردني. وحيث أن المحاكم العسكرية لا يمكنها إلا النظر في قضايا الأمن، فقد عجزت المجالس الاقليمية اليهودية عن فرض قوانينها الداخلية الخاصة بقضايا الضرائب، والأحوال الصحية، والبناء. وسوف تقام أول محكمة في كيريات أربع بينما تقام محكمة استئناف في القدس(٦).

ولذا، كانت جوش إيمونيم وأنصارها في موقف قوي، خاصة مع احتلال حليفهم القريب إليهم، اريبل شارون، منصب رئيس اللجنة الوزارية للاستيطان. وكما أن آلون وجاليلي كانا قد استخدما هذا المنصب للحث على قبول خطة آلون بوصفها النظرية الاستيطانية الرئيسية قبل عام ١٩٧٧ ، فقد أعطى شارون ، ـ هو أيضاً ـ الأولوية لخطته الداعية إلى الاستيطان الواسع ولخطة جوش إيمونيم المماثلة لها. وبعد انتخابات يونيو ١٩٨١ ، أدى تعيينه وزيراً للدفاع إلى جعله السلطة المطلقة في كل مسائل الدفاع، التي تندرج في إطارها سياسة الاستيطان.

ومع حلول فبراير عام ١٩٨١، كانت حكومة ليكود قد أصبحت مسئولة عن إقامة ١٦٥ مستوطنة (من بينها المواقع الأمامية في الجليل والتي لا يضم كل منها غير عدد قليل من الأسر) في غضون أربع سنوات بالمقارنة بـ ٧٢ مستوطنة تحملت الحكومة العمالية المسؤولية عنها خلال السنوات العشر السابقة. وبينما كانت هناك ٣٧ مستوطنة. في الضفة الغربية في عام ١٩٧٧، أصبح هناك الآن ٧٥ مستوطنة ـ باستثناء العشرة الأخيرة التي وعدت بها حكومة بيجن في أكتوبر عام ١٩٨٠ . ومنذ عام ١٩٧٧،

كان قد أقيم في هذه المنطقة ما تزيد مساحته على ٦,٧٠٠ متر مربع من المشروعات الصناعية والمباني التجارية. ويخصص للاستيطان حوالي ١١,٣٠٠ دونم من الأرض من بين ١٥٠,٠٠٠ دونم تحت السيطرة العسكرية والمدنية الإسرائيلية. وقد اكتسب النشاط الاستيطاني قوة دفع في الأشهر الخمسة الأولى من عام ١٩٨١. وأصبحت الحكومة تواقة إلى تنفيذ سياساتها المتطرفة، من أجل خلق أكبر عدد ممكن من المستوطنات حتى حلول موعد الانتخابات. وللتعجيل بالأمور، أعلن ارييل شارون، وزير الزراعة، خطة لتخصيص مساحات من الأراضي المختارة في القدس ومراكز حضرية أخرى لمقاولي البناء الذين سوف يقومون بنشاط إعماري فوري في الضفة الغربية والجليل. وبين أكتوبر ١٩٨٠ وفبراير ١٩٨١، تم الاستيلاء على حوالي ٢٤,٠٠٠ دونم من الأرض في الضفة الغربية. وقد زعم أن ٢٠,٠٠٠ دونم من هذه الأراضي تعتبر ملكية «للدولة» في حين أن الـ ٤,٠٠٠ دونم الأخرى كانت مسجلة بوصفها ملكاً لليهود في منطقة جوش ايتزيون، وإن كان من الصعب فهم السبب من عدم استخدام هذه الأرض في السابق، لو كانت هذه هي الحال. وقد خصصت اللجنة المالية بالكنيست ٥,٥٠٠ مليون ليرة إسرائيلية (٧٩ مليون دولار) لإقامة ست مستوطنات جديدة، ولبناء ٤٠٠ منزل إضافي في المواقع القائمة، على أن تتم بحلول موعد الانتخابات. وفي فبراير ١٩٨١، أقيمت مستوطنة باكير رسمياً. كما بدأ العمل في مستوطنات نيلي، وميتزييه جبرين، وشاقي شمرون، وتمت الموافقة على بدء العمل في إقامة مستوطنة تيكواه (ب) في المستقبل القريب. وخصصت ١٥,٠٠٠ دونم إضافية من الأرض في منطقة نابلس لإقامة مركز صناعي شمال آرئيل ووفقاً لأرقام أذاعها في إبريل ١٩٨١ مركز الاعلام في مكتب رئيس الوزراء، فقد وصلت المساحة الإجمالية التي خصصت للاستيطان اليهودي في الضفة الغربية إلى ٢٠٠,٠٠٠

دونم، من بينها ٣٦,٠٠٠ دونم منذ يوليو عام ١٩٨٠[٧]. وقد صنفت ٣٠,٠٠٠ دونم من هذا الرقم الأخير على أنها «أراضي تابعة للدولة»، لكن النحامين الذين يدافعون عن الشكايات العربية ضد هذا الاستيلاء على الأرض نازعوا في ذلك. وبعد إعادة انتخاب حكومة ليكود في انتخابات الثلاثين من يونيو عام ١٩٨١، استمرت سياسة الاستيطان على أسس السنوات الأربع السابقة. وتشهد المستوطنات الكثيرة التي أقيمت في عملية الدعاية المحمومة، قبل الانتخابات مرحلة تدعيم، بينما يجري توسيع شبكة المرافق. وهناك مسألة هامة، تكمن في صميم النشاط الاستيطاني السابق وفي المستقبل، هي مسألة توافر وملكية المساحات الضرورية من الأرض لمثل هذه التطورات. وهذا أمر يتميز بأهمية حاسمة، وسوف نتناوله بالدراسة في الفصل التالي.

هوامش الفصل الرابع:

(١) المجموعات الثلاث الأخرى من المستوطنات تجد وصفاً لها في مؤلف هاريس، و. و.، ١٩٧٨، ١٩٨٠. وفي مؤلف نيومان، د.، ١٩٨١.

(٢) هناك مقارنة بين مختلف خطط استيطان «القدس الكبرى» في كراس «بلدية القدس»، ١٩٧٧.

(٣) يجمع نموذج الموشاف شيتوفي للاستيطان الريفي بين الأسلوب الحي للموشاف وإطار العمل المشترك للكيبوتز.

(٤) ماعوز، س. ٢٨ / ٢ / ٨٠، جيروزاليم بوست «المستوطنات في الأراضي تحصل على ٧٥٠ مليون شيكل إسرائيلي على الأقل لعام ٨٠».

(٥) هناك وصف لسياسات إسرائيل الخاصة بالمياه في الضفة الغربية في مؤلف ديفيز، يو.، ماكس، ايه. اي. ال.، وريتشارد سون، ي.، ١٩٨٠، وفي مؤلف خوري، ر. ج.، ١٩٨٠.

(٦) بريليانت، ي.، ١٧/ ١٢/ ٨٠، جيروزاليم بوست، «التخطيط لإنشاء محاكم بلدية للمستوطنين في الضفة الغربية».

(٧) وزارة الخارجية الإسرائيلية - قسم الإعلام، مارس ١٩٨١، ريتشارد سون د. (١٢ - ١٨/ ٤/ ٨١) جيروزاليم بوست انترناشيونال ايديش، «نزاع على حجم الأراضي المخصصة للاستيطان».

الفصل الخامس

السعي الى الاستحواذ على الأرض

بعد فترة من الهدوء النسبي على جبهة الاستيطان خلال صيف عام ١٩٧٨، تجدّدت قوة نشاط جوش عند نهاية السنة، وتركز على النضال من أجل إقامة مستوطنة باسم ايلون موريه قرب نابلس. وقد هدّدت جوش بتجديد سياساتها الخاصة بالاستيطان غير الشرعي ما لم تواصل الحكومة إقامة مستوطنات جديدة. وكانت الحكومة تواقة إلى تجنب حدوث مواجهة مع جوش، خاصة وأن الكثيرين من أعضاء الحكومة كانوا متعاطفين مع قضيتها. والواقع إنه قد تم الاذعان لمعظم مطالب جوش، وفي يونيو عام ١٩٧٩، وافقت الحكومة على إقامة ايلون موريه. وقد أدى هذا القرار الأخير إلى نزاع رئيسي مع المستوطنين، عندما صدرت إليهم الأوامر، في نوفمبر ١٩٧٩، بالانتقال إلى موقع جديد، بعد أن أيدت المحكمة العليا استئنافاً رفعه ملاك الأراضي العرب المحليون ضد نزع ملكية أراضيهم. وأخذت مسألة الأرض تلعب دوراً رئيسياً في حملة جوش إيمونيم. وكانت هذه الحملة تتصل ليس، فقط، بإقامة مستوطنات إضافية وإنما بتوسيع المستوطنات القائمة. وكانت مستوطنات كثيرة قد أقيمت كتوسّعات لمعسكرات الجيش، ومع تدعيمها ونموها، أخذ المستوطنون يحتاجون إلى مزيد من الأرض للتوسع. وكانت الأراضي الواقعة قرب المستوطنات أراضي عربية خاصة، ولم تكن الحكومة مستعدة لنزع ملكيتها لحساب جوش إيمونيم.

ولم يكن مسموحاً لليهود شراء أراضي خاصة. وهذه قاعدة أرستها الإدارة العسكرية للضفة الغربية في أمر مؤرخ في الخامس عشر من شهر سبتمبر عنوانه «أمر حول الصفقات الخاصة بالأرض ـ منطقة الضفة الغربية». وكانت عقوبة انتهاك هذا الأمر الحبس لمدة خمس سنوات أو دفع غرامة مقدارها ١٥٠٠ دينار. وحتى تغيِّر حكومة إسرائيل وضعية أي من هذه الأراضي، يتعين عليها تطبيق قانون مدني على الضفة الغربية. وبما أن الضفة الغربية تعتبر، بموجب القانون الدولي، أرضاً محتلة، لا يمكن للحكومة أن تفعل ذلك. وهكذا يتم فرض سيطرتها من خلال الحكومة العسكرية ويتم الاستحواذ على الأرض عن طريق «الاستيلاء»، خلافاً للمصادرة السافرة. وهذا مفهوم دولياً ولا يشكل تغييراً في حقوق الملكية. ومن الناحية النظرية، لا يمكن للأرض المأخوذة لأجل أغراض تخص الجيش أن تستخدم إلا في حالات الضرورة العسكرية. ولا بد من أن يحصل المالك على مبلغ يدفع له لقاء كل سنة تستخدم فيها، ولا بد له من استرداد الأرض بمجرد انتفاء حاجة الجيش إليها. ولا تندرج المناطق الزراعية في هذا الإطار. وبهذا الشكل، أقيمت معظم المستوطنات على أراضي «الحكومة» لاستخدامها من جانب الجيش. غير أن حقيقة أن مستوطنات مدنية أقيمت بعد ذلك على هذه الأرض، أعطت الاستيلاء بعداً إضافياً من الديمومة حيث تمثل فيه مثل هذه المستوطنات «حاجة استراتيجية» دائمة. ولذا فمن غير المحتمل أن يتمكن الملاك الأصليون من المطالبة باسترداد تلك الأرض في مرحلة تالية.

وبحلول أبريل عام ١٩٧٣، كانت إدارة أراضي إسرائيل قد اشترت على المكشوف أكثر من ٣٠,٠٠٠ دونم في الضفة الغربية وحوالي ١٨,٠٠٠ دونم في القدس. ويشير جيرسون[1] إلى أن المساحة

الفعلية المشتراة كانت أكبر بكثير، لكنها قد سجلت باسم وكلاء عرب، مقابل فواتير بيع «لا تقبل الإلغاء». ومع أن دايان واصل حثّ الحكومة على تغيير القانون، بحيث يتم السماح بعمليات الشراء الخاص، إلا أن ذلك لم يحدث حتى عام ١٩٧٩، في ظل حكومة ليكود. لكن ذلك لم يمتد إلى مصادرة الأراضي الخاصة في الضفة الغربية حيث أن مثل هذا الاجراء كان يتطلب من الحكومة تغيير مجمل الوضع التشريعي للمنطقة. إلاّ أن كويرينج[٢] يرى أن الحكومة الإسرائيلية قد إخذت، في الواقع، كثيراً من الأراضي الخاصة، مع أن القرويين كانت لديهم وثائق حجية ترجع إلى الفترة العثمانية، وتثبت ملكيتهم في مناطق لم تكن قد مسّتها بعد عملية تسجيل الأراضي التي قامت بها الإدارة البريطانية. وهو يؤكد أن استخدام الأغراض «الأمنية»، كمبرر يكمن وراء الاستحواذ على الأراضي، قد أزال الحاجة إلى قيام الحكومة بإصدار أوامر رسمية بنزع الملكية، متجنبة بذلك أية مشكلات قانونية.

ومع الاقرار الحكومي الرسمي للمستوطنات المدنية عبر مختلف أرجاء يهودا والسامرة في ظل حكومة ليكود، بدأ أصحاب الأرض العرب في تقديم شكاوى ضد استخدام أرضهم لهذه الأغراض[٣]. وكان أول «أمر مشروط» بوقف البناء مؤقتاً، وبمنح الجيش فترة محددة من الوقت، لإظهار السبب في أنه لا يمكنه التوقف عن البناء، قد صدر في النبي صالح في مايو ١٩٧٨. وكانت أول قضية اختبارية كبرى في المحاكم هي قضية بيت إيل، إلى الشمال من رام الله. وفي القضية ذاتها، رفعت، أيضاً، شكوى ضد استخدام الأرض في طوباس في وادي الأردن، وإقامة مستوطنة بيكاعوت الإسرائيلية.

وقد بدأت القضية في سبتمبر عام ١٩٧٨ وصدر الحكم في مارس ١٩٧٩. وكانت المسألة المحورية التي كان على المحكمة

مواجهتها هي إمكانية تطبيق إتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، والخاصة بحماية الأشخاص المدنيين في زمن الحرب، وكذلك اللوائح الخاصة بقوانين وقواعد الحرب على الأرض، والملحقة باتفاقية لاهاي الرابعة لعام ١٩٠٧ . وفي قضيتي كل من بيت ايل وبيكاعوت كان الشاكون يحتجون على الاستيلاء على أراضيهم وحرمانهم من حق دخولها، وكذلك إقامة مستوطنات مدنية يهودية عليها[٤]. وفي حين أن الأرض في قضية بيت إيل كان قد تم الاستيلاء عليها أصلاً من جانب الجيش في عام ١٩٧٠، إلا أن القضية لم تثر إلا في عام ١٩٧٨، بعد أن جرى التصريح بإقامة مستوطنة مدنية إلى جوار معسكر الجيش الواسع. وقد قيل أن مثل هذه المستوطنة لا يمكن أن تقام على أرض تم الاستيلاء عليها بهذه الطريقة، حيث أن الاستيلاء يعني أن الأرض سوف تعاد إلى أصحابها عند انتفاء الحاجة إليها، في حين أن قيام مستوطنة مدنية إنما يعني الاستمرارية إلى ما بعد الأجل الزمني لاحتياج الجيش. وقد قال الشاكون أن الأرض تستخدم لأغراض مدنية وليس لأغراض عسكرية، وأن الاستيلاء، على أية حال، ليس قانونياً بموجب القانون الدولي.

وفي منتصف شهر سبتمبر عام ١٩٧٨، أمرت المحكمة العليا وزير الدفاع، وقائد يهودا والسامره (الضفة الغربية)، والحاكم العسكري لمنطقة رام الله، بإظهار السبب في عدم قيامهم بمنع البناء بالنسبة إلى المستوطنين الإسرائيليين في بيت إيل. وصدر أمر مؤقت يمنع البناء في المنطقة خلال نظر القضية. وكانت تلك هي المرة الأولى التي يصدر فيها أمر كهذا ضد بناء مستوطنة يهودية وراء «الخط الأخضر». وكان رد الجيش هو أن كل المستوطنات الإسرائيلية وراء «الخط الأخضر» تشكل جزءاً من شبكة الدفاع الاقليمية لقوات الدفاع الإسرائيلية وأنها تتمتع بالأولوية من حيث اعتماد الموارد والقوى البشرية. فالمستوطنات تمثل

عامل سيطرة، وفي حال بيت إيل، تقع المستوطنة على ملتقى طرق رئيسية (طريق القدس ـ نابلس الممتد من الشمال إلى الجنوب وطريق أريحا ـ السهل الساحلي الممتد من الشرق إلى الغرب)، التي تسيطر على مرافق المياه، والكهرباء، والمواصلات في المنطقة. وفي رأي القائد العسكري، فإن الأرض التي تم الاستيلاء عليها، إنما تخدم حاجات عسكرية ملحة وضرورية.

وكانت هيئة المحكمة تتألف من ثلاثة من قضاة المحكمة العليا. وقد رأى الحكم النهائي(٥) والذي رفض الشكوى، إنه «لا يوجد مبرر للشك في أن وجود المستوطنات، حتى المستوطنات المدنية، المؤلفة من مواطنين ينتمون إلى قوة الاحتلال، في الأرض المحتلة، تعد مساهمة هامة في أمن تلك الأرض... إن الاستيطان اليهودي في الأرض المحتلة ـ ما دامت حال الحرب مستمرة ـ إنما يخدم حاجات أمنية حقيقية».

وبما أن الجيش قد حصل على الأرض عن طريق الاستيلاء وليس عن طريق المصادرة السافرة، فقد قررت المحكمة أنه لم تحدث مخالفة. وأجرى أحد القضاة تمييزاً بين ما يعتبر ضرورياً من الناحية العسكرية، ويعتبر مقبولاً في الوقت نفسه بموجب القانون الدولي. وحكم بأن المفهومين ليسا متلازمين بالضرورة. فالأمن لا يجب تعريفه من زاوية الشؤون الإدارية للجيش وحدها. على أن قاضياً آخر سلّم بأن الأرض سوف يتعين أن ترد بعد أية اتفاقيات دولية، وذلك بسبب الطبيعة المؤقتة للاستيلاء عليها.

وبعد هذه القضية، نظرت قضايا أخرى أمام المحكمة العليا. ورفضت المحكمة طلباً مماثلاً من جانب ٤١ من ملاك الأرض العرب من «عناتا» وهي قرية تقع إلى الشمال من القدس، يوقف استيلاء

الحكومة العسكرية على ١٧٠٠ دونم من الأرض لإقامة معسكر للجيش[٦]. وبأمر من المحكمة، تم وقف الأعمال التمهيدية في إيفرات، قرب جوش إيتزيون[٧]، وفي ماتيتياهو عبر حدود «الخط الأخضر» مباشرة[٨]، وفي معاليه آدوميم(ب) على طريق القدس - أريحا. على أن هذه الأوامر المؤقتة قد سحبت كلها في نهاية المطاف بمجرد ما أن قررت المحكمة، في كل قضية، أن المستوطنات تشكل جزءاً من الشبكة الدفاعية الإقليمية العامة للمنطقة. والقضية الوحيدة التي لم يحدث ذلك فيها هو قضية إيلون موريه. فقد صدر أمر مؤقت ضد مواصلة العمل في اقامة الموقع، وصدر الأمر إلى الحكومة باظهار السبب في عدم توقفها عن بناء المستوطنة[٩]. ولم ترَ المحكمة أن الأسباب الدفاعية الملائمة تعتبر كافية. وفي نوفمبر عام ١٩٧٩، صدر الأمر بإزالة المستوطنة في غضون ٣٠ يوماً.

وبالإضافة إلى غضب جوش إيمونيم تجاه الحكم الذي صدر بشأن إيلون موريه، فقد عارضت الأساس الذي سمح بإثارة هذه الشكايات أصلاً وكانت تريد من الحكومة أن تغير رسمياً الوضع القانوني للأرض. وفي خطتها الرئيسية للاستيطان، زعمت[١٠] أنه:

«بما أن يهودا والسامرة جزء من «أرض إسرائيل» (ايريتز إسرائيل)، مهد الشعب اليهودي، فمن الضروري أن تكون ملكية الأرض فيهما مماثلة لملكية الأرض في بقية أرجاء إسرائيل».

ودعت الحكومة إلى الاستيلاء فوراً على كل الأراضي غير المسجلة، وإلى رسم خرائط لهذه الأراضي ومنع أي استخدام لها من جانب الأشخاص غير المصرح لهم بذلك. وبالإضافة إلى ذلك، فقد أرادت مد قانون المصادرة السافرة من أجل الأغراض العامة إلى المناطق الواقعة وراء حدود «الخط الأخضر» وأوصت ببرنامج مخطط لشراء

الأراضي في قطاع غزة، والجليل، والضفة الغربية عن طريق اعتمادات مالية حكومية، وانشاء وكالات لشراء الأرض، ومدّ حق الشراء إلى القطاع الخاص. وأخيراً ، طالبت برسم خطط، وبرفض الحكومة السماح للعرب بإقامة مبان لا تتمشى مع هذه الخطط. وأعلنت أن أية مبان كهذه يجب هدمها. وقررت جوش إيمونيم الاستمرار في تنفيذ برنامج عمل لإظهار عدم موافقتها على القضايا العربية المرفوعة في المحكمة ، ولتركيز الانتباه على مطالبها الداعية إلى سن قوانين جديدة بشأن الأرض ، وفي شهر اغسطس وأكتوبر ١٩٧٩ ، قام مستوطنو جوش في كيدوميم ، وأوفراه ، وتيكواه ، وكيريات أربع الحضري، بإزالة جزء من حدودهم، وبدأوا يقيمون حدوداً جديدة في مناطق إضافية من الأرض، وذلك في مظاهرة ضد الاتجاهات السائدة. وقالت جوش إيمونيم أن ٣٠,٠٠٠ دونم فقط من إجمالي خمسة ملايين دونم في الضفة الغربية هي التي توجد في أيد يهودية. وأن الأراضي التي اشتراها اليهود قبل عام ١٩٤٨ والتي كانت تدار من جانب «الحارس على ممتلكات العدو» في ظل الحكومة الأردنية، لم ترد منذ عام ١٩٦٧. وفي حال كارني شمرون، فقط، مع توافر ٧,٠٠٠ دونم، أحست جوش بأن التوسع يمكن أن يحدث. ومع أن المستوطنين عادوا إلى حدودهم السابقة في كل حالة، إلا أن المظاهرة كانت بالغة الدلالة بما يكفي لدفع كتلة ليكود إلى دعوة الحكومة إلى حل مشكلات نقص الأرض بالنسبة إلى المستوطنات الجديدة والقائمة. وقد أسفر ذلك عن رفع الحظر الحكومي على الاستحواذ الخاص على الأرض من جانب اليهود في أي مكان وراء «الخط الأخضر» إلاّ أن الحكومة كانت وما تزال غير مستعدة لإقرار الاستيلاء على مساحات واسعة من الأرض التي يملكها العرب للاستيطان الواسع، حيث أن ذلك من شأنه أن يحتم تغييراً رسمياً للوضع القانوني لهذه الأراضي.

ومن بين المستوطنات الثمانية التي كانت ترغب في التوسع، لكنها كانت عاجزة عن ذلك، جرى تخصيص مساحات إضافية من الأرض لسبع منها يبلغ مجموعها ٤,٠٠٠ دونم أخرى، وكان هذا وما يزال غير كاف لمشروعات جوش إيمونيم الإنمائية. وقد نظمت سلسلة من «الاعتصامات» في ثلاثين موقعاً في الضفة الغربية في الثالث عشر من أكتوبر عام ١٩٧٩. وفي فبراير عام ١٩٨٠، أعد إسحق زامير، المدعي العام، عرضاً لمختلف الخيارات المتاحة أمام الحكومة[١١] ويبدو أن الخيارات الأساسية كانت كما يلي:

أ - الإبقاء على الوضع القانوني القائم، والذي تستخدم بموجبه الأراضي التي تملكها الدولة أو الأراضي الخاصة التي يتم الاستيلاء عليها لأغراض «عسكرية» في إقامة مستوطنات.

ب - تطبيق القانون الأردني الذي يسمح بنزع ملكية الأرض «لأغراض عامة».

جـ - تطبيق القانون الإسرائيلي المعادل الذي يسمح بنزع الملكية للأغراض ذاتها.

د - إعلان أن الأراضي ليست «محتلة» ولذا فهي لا تخضع للقانون الدولي.

هـ - الضم الحكومي الرسمي للأراضي.

وفي مايو عام ١٩٨٠، عيّن أرييل شارون رئيساً للجنة وزارية جديدة، هدفها توفير الأرض لهذه المستوطنات ولمستوطنات أخرى. وفي غضون أسبوعين، كانت اللجنة قد «اكتشفت» أراضي كافية مملوكة للدولة وأراضي «غير مسجلة» لتوسيع مستوطنات إيلكاناه، وأرييل،

وكيدوميم وايفرات، وجيفون، بينما خصص لبيت حورون موقع بديل مجاور. كما أخذت اللجنة تعمل على توفير المزيد من الأراضي لأوفراه وكيريات أربع. وقد تمثل أحد الأساليب التي استخدمتها لتوفير هذه الأراضي في تخصيص مساحات من الأراضي في المناطق السفلى من الهضاب لمستوطنات قائمة على قمة هذه الهضاب. ومن شأن ذلك أن يترك القرى العربية على السفوح كجيوب بين المستوطنة التابعة لجوش وأرضها. وفي حالتي مدينتي جيفون وإيفرات اللتين خطط لهما، سوف تصبح الأرض العربية أرضاً احتياطية ضمن الحدود الجديدة. وسوف يسمح للملاك بمواصلة زراعة هذه الأراضي إلا أنه لن يسمح لهم بالبناء عليها. وقد ذكرت وزارة العدل أنه لم يحدث تغيّر في المعايير المستخدمة في توفير الأرض الإضافية، قاصدة بذلك أنه لم يتم الاستيلاء على أية مساحات كانت مزروعة، على مر السنوات العشر الماضية، أو على أرض مسجلة بوصفها مملوكة ملكية خاصة. ولذا، فقد ذكر شارون أن حله لا يمكن أن يكون غير حل مؤقت، وأن ما هو مطلوب هو إدخال تغيير على الوضع القانوني للأرض بما يسمح بنزع الملكية التامة لها.

هوامش الفصل الخامس:

(١) جيرسون، ١.، ١٩٧٨، ١٤١.

(٢) كويرينج، ب.، ١٩٨٧.

(٣) من حق الفرد الذي يدعي ملكيته لأرض يقال إنها «ملك للدولة» وجرى تخصيصها للاستيطان اليهودي أن يشكو في غضون ٢١ يوماً من نشر الإشعار القانوني الذي يعلن أن الأرض «ملك للدولة». وفي غضون هذه الفترة، لا يسمح بالقيام بأي عمل على الأرض المعنية.

(٤) يتألف ملف القضية مما يلي:

١ ـ مذكرة الشاكين.

٢ ـ ملحق لمذكرة الشاكين حول جواز تطبيق اتفاقية جنيف الرابعة مع إشارة خاصة إلى المادة ٤٩.

٣ ـ شهادة الشاكين الخطية بقسم في قضية طوباس (١١ سبتمبر ١٩٧٨).

٤ ـ شهادة الشاكين الخطية بقسم في قضية بيت إيل (البيره) (٨ سبتمبر ١٩٧٨).

٥ ـ موجز كتابي بحجج الشاكين.

٦ ـ شهادة المستجيبين (الحكومة) الخطية بقسم في قضية طوباس (نوفمبر ١٩٧٨).

٧ ـ شهادة المستجيبين (الحكومة) الخطية بقسم في قضية بيت إيل (٦ نوفمبر ١٩٧٨).

٨ ـ مذكرة المستجيبين (الحكومة)، المقدمة في ٢٠ نوفمبر ١٩٧٨.

٩ ـ موجز حكم المحكمة العليا.

(٥) المصدر السابق، (٢٩)، ٤.

(٦) ١٨/١٢/٧٨، جيروزاليم بوست، «أصحاب الأرض في عناته يخسرون القضية ضد الاستيلاء».

(٧) ٧٩/٧/٢٥، جيروزاليم بوست، «المحكمة العليا توقف العمل في ايفرات».

(٨) ٧٩/٧/٢٦، جيروزاليم بوست، «المحكمة العليا تصدر أمراً ضد ماتيتاهو».

(٩) ٧٩/٩/١٦، جيروزاليم بوست، «تفسير دور بيجن في القرار الخاص بايلون موريه»، ٣١/ ١٢/ ٧٩، جيروزاليم بوست، «العرب قد يتحدون تسويف إيلون موريه».

(١٠) جوش إيمونيم ١٩٧٨، الملحق ٣٤٠١ - ٣٦، «خطوط توجيهية حول مسألة الأرض».

(١١) ٢٩/ ٢/ ٨٠، جيروزاليم بوست، «قادة الدولة يتدارسون رأي زامير حول وضع الأراضي».

الفصل السادس

جوش إيمونيم والسياسة الاسرائيلية

نظرة علمية

طوّر هارتشورن (١٩٥٠) فكرة مبرر وجود الدول[1]. وتذهب هذه الفكرة إلى أن الدولة تعتبر، في أي وقت، في حالة تـوازن فعال «دينامي» بين القوى الجاذبة التي توحّدها وتعمل على بقائها، والقوى الطاردة التي تهدّد بتمزيقها. وكـي تواصل الدولة وجودها، لا بد للقوى الجاذبة من أن تتغلب في وزنها على القوى الطاردة. والقوة الجاذبة الأساسية هي «علة الوجود» التي يصعب تحديدها تحديـداً نهائيـاً. وبالمثل، يرى موير (١٩٧٥) أن كل دولة لها مرحلة تشهد فيها توازناً «دينامياً» بين قوى الترابط والتفكك وتبدل العلاقات. والعلاقات بين الشعب، والأرض، والحكومة تجسد هذه العلاقات.

«وكلما كانت المواقف تجاه التنظيم الاقليمي والسياسي لمختلف عناصر السكان أقرب أحدها إلى الآخر وإلى مواقف الحكومة، كان من الأرجح أن تكون الدولة مستقرة في الداخل»[2].

ومبرر وجود دولة إسرائيل المزعوم هو خلق وطن يهودي يمكن فيه لليهود أن يحيوا متحررين من الاضطهاد، ويمكن فيه تطوير مجتمع قائم على التراث والقيم اليهودية. وبالنسبة إلى اليهود المتدينين واليهود الآخرين، الذين يوجد لديهم إحساس بالتاريخ اليهودي، يتسع مبرر الوجود هذا

بحيث يشمل اشتراط أن يكون هذا الوطن في الأرض اليهودية التوراتية القديمة دون غيرها. ورغم أنه قد يقال أن حركة جوش إيمونيم «تناضل» من أجل ما تعتبره مبرر وجود الدولة، إلا أنها تشكل مع ذلك قوة من القوى الطاردة بمعنى أن أعمالها تؤدي إلى شقاق ونزاع بين صفوف السكان اليهود.

ويرى إكشتاين (١٩٦٦) أن التلاحم السياسي يتمشى، في ظروف معينة، مع أي نوع من الانقسام[٣]. وتتطلب الديمقراطية المستقرة خلق توازن بين كل وجهات النظر الاجتماعية والسياسية الرئيسية المتناقضة. وغالباً ما يتم توحيد كل وجهات النظر هذه بسبب تهديد يواجه الأمة ككل. وغالباً ما يؤدي ذلك إلى خلق شعور بالتضامن، يشكل مصدر قوة أو يكون قوة استقرار للنظام السياسي. وفي إسرائيل، كانت تلك هي الحال دائماً خلال حروب ١٩٤٨ و١٩٥٦ و١٩٦٧ و١٩٧٣. إلا أن كل حرب تالية كانت تدفع خلافات الرأي الداخلية إلى التصاعد، وكان هذا يظهر على أوضح نحو عند توقف النزاع المسلح. وهكذا، أدت حرب عام ١٩٧٣ إلى تعزيز طرفي الرأي تجاه وضع الأراضي ومفاوضات الصلح. وقد أدى هذا بدوره إلى ظهور جوش إيمونيم فيما بعد.

ويشير شنول (١٩٧٧) إلى أنه لم يكن هناك قبل عام ١٩٧٣، غير انشقاق راديكالي أو كفاحي محدود في إسرائيل. وفي المناسبات التي حدث فيها ذلك، لم يجد مساندة إلا من جانب أقلية من السكان[٤]. كما يشير سبرينزاك (١٩٧٧) إلى أنه بين عامي ١٩٤٨و١٩٦٧، كان هناك «اتفاق عملي في الرأي» داخل إسرائيل، تمكن فيه المركز السياسي من تطوير قواعده والعمل بموجبها، دون أي تدخل من القوى الهامشية. وقد اضطرت أية جماعات هامشية تطورت، خلال تلك الفترة، إلى العمل من

داخل المركز السياسي، كما يشهد على ذلك قرارها الخاص بالاشتراك في انتخابات الكنيست استناداً إلى برامج سياسية[٥]. ويبين ايتزيوني هاليفي (١٩٧٧) كيف أن حركة الفهود السود، وحركة احتجاج الرفاق الشبان، قد حاولتا العمل من داخل النظام بدلاً من الدعوة إلى تغيير ثوري جذري. ولم تلجأ أية جماعة إلى العنف، ولم تنجح أي منها في تعبئة مساندة جماهيرية لها. وهكذا لم يسمح للاحتجاج باخراج سياسات الصهيونية التنموية القومية الأساسية، عن مسارها الرئيسي. وقد عمل التزام الاسرائيليين الجماعي القوي كقوة توحيدية في تأكيد وحدة الأمة اليهودية[٦]. ويرى سبرينزاك أن عام ١٩٦٧ كان الخط الفاصل في هذا الاتجاه. وبعد حرب عام ١٩٦٧، بدأ الاتفاق العملي في الرأي يتعرض للتمزق من جراء النشاطات الهامشية التي أدت، في نهاية الأمر، إلى القبول العام لها بعد عام ١٩٧٣. وهو يرى أنه في فترة ما بعد حرب يوم «الغفران» هذه وحدها، أصبحت السياسة المتطرفة عنصراً هاماً في النظام السياسي. وهو يصف حركات الاحتجاج التي شهدتها الفترات السابقة بأنها كانت «مجرد تفجير للغضب ضد أخطاء محددة»[٧]. وقد شملت حالات مثل التظاهرات ضد التعويضات الألمانية في عام ١٩٥٢، وتظاهرات المغاربة ضد ما قيل أنه تمييز ضدهم في عام ١٩٥٩.

ويمضي سبرينزاك إلى التمييز بين مفهوم السياسة المتطرفة ومفهوم سياسة اللاشرعية[٨]. فالسياسة المتطرفة تعمل كنشاط يتجاوز البرلمانية، ويعتبر معادياً للمؤسسة أكثر من كونه معادياً للديمقراطية. إلا أنه عندما يرتبط هذا النشاط بموقف أيديولوجي ينكر مشروعية النظام الديمقراطي، فإنه يصبح معادياً للديمقراطية ويهتم بسياسة اللاشرعية. وبالمثل، يشير إيتزيوني، إلى أن نظرية الديمقراطية قد أكدت على أهمية مشاركة

المواطنين، إلّا أن هنـاك خطراً كامناً في الانخراط المفرط من جانب المواطنين،والذي يقلص حرية الحكومة في التصرف(٩).

ويمكن أن يقال أن نشاطات جوش إيمونيم في الاستيطان غير الشرعي، تعني أن جوش قد عبرت هذا الحد الفاصل بين الاحتجاج المقبول المعادي للحكومة والفعل غير المقبول المعادي للديمقراطية، مع أن قيادة جوش تنفي هذه التهمة عند تبـرير أعمالها استناداً إلى معيار أعلى. وخلافاً لجماعات أخرى، ترسخت جوش إيمونيم على المسرح السياسي ككيان مستقل وأظهرت فعالية في تحقيق أهدافها. وفي حين أن الشؤون الخارجية في إسرائيـل قد سيـطرت عليها دائمـاً صفوة صغيرة(١٠)، فقد مثلت جوش إيمونيم تحدياً لهذه السيطرة. ومما يشير إلى تحول جوش إلى عامل سيـاسي، أن الحكومة تجد نفسها، اليوم مضطرة إلى مراعاة ردود الفعل الممكنة من جانب جوش تجاه أية مبادرة تخص الشؤون العربية ـ الإسرائيلية. وقد اتضـح تأثيـر جوش على المجتمع الاسرائيلي في قضية إيلون موريه. فبعد أن حصل المستوطنون على موافقة حكومية على إقام مستوطنة قرب نابلس في يونيو ١٩٧٩، صدرت الأوامر إليهم بالانتقال إلى موقع بديل إثر دعوى قضائية ناجحة رفعها أصحاب الأرض العرب في المحكمة الإسرائيلية العليا. ولـم تكن جوش راغبة في الانتقال، حيث إنها قد فسرت مثل هذا العمل على أنه يمثل سابقة لأعمال تالية. ولـم تنتقل في نهاية الأمر، إلا بعد كثير من الجدل والاحتداد العلنيين، وبعد أن انتزعت من الحكومة وعداً بتشكيل لجنة مختارة لدراسة مجمل مسألة الاستيطان في الضفة الغربية، بهدف إقرار خطة حكومية مقبولة للاستيطان.

ويرى ترايس (١٩٧٨) أن أحد سبل تعبيـر الجماعـات ذات المصالح عن رأيها، يتمثل في أن تصبح جزءاً من «الوسط الثقافي» الذي

يساعد على صوغ تصورات ومسلك صانعي السياسة الحكومية[١١]. ومن خلال قبول جانب كبير من أيديولوجية جوش داخل أقسام من ائتلاف ليكود، حدث ذلك، إلى درجة أن جوش قد أصبحت حركة استيطانية معترفاً بها ومشروعة. وحيث أن الجماعات ذات المصالح تقف بين صنع القرار الحكومي الرسمي والرأي العام الجماهيري، فإن عليها أن:

«تعتمد على أشخاص داخل الحكومة يتمتعون بسلطة كافية لترجمة تفضيلاتهم السياسة إلى قرارات»[١٢].

وفي حال جوش إيمونيم، كان ارييل شارون، رئيس اللجنة الوزارية للاستيطان، هو الشخصية التي أصبحت نصيرة لها، بينما ساعد ماتيتياهو دروبليس، رئيس إدارة الاستيطان التابعة للوكالة اليهودية، على تنفيد خططها. ولولا شارون، ربما ظلت جوش إيمونيم حركة غير رسمية، عاجزة عن الحصول على موازنات إنمائية من وزارات الزراعة، والإسكان، والتعليم، والدفاع والشؤون الدينية.

ومع أن جوش قد بدأت حياتها كجماعة ضغط سياسية، إلا أنها قد بنت، الآن، الإطار التنظيمي الضروري القادر على التعامل مع اعتمادات الموازنة على مستوى واسع. وتعرف الحركة الاستيطانية الرسمية لجوش إيمونيم باسم آماناه، وهذا الجهاز يعالج على وجه التحديد المسائل الفنية، مثل عدد المنازل في كل مستوطنة، والوسائل التي يمكن عن طريقها قبول الأعضاء الجدد كمقيمين، ومختلف اعتمادات وبنود الموازنة.

وبوجه عام، فقد أثّرت جوش إيمونيم تأثيراً قوياً على المجتمع الإسرائيلي. ويرى إيزاك[١٣] أن العملية التي تم بها دفع مسألة الأراضي إلى صدارة الحياة السياسية الإسرائيلية إنما تعني أن سياسة الاتفاق في

الرأي قد حلت محلها سياسة أيديولوجية. وهذا أمر خطير بالنسبة إلى المجتمع الإسرائيلي، من حيث أن مثل هذه المسائل الأيديولوجية، بما تستثيره من حمية، يمكن أن تمتد إلى مسائل أخرى، كالمسائل الدينية والاقتصادية. وهذه هي الحال على وجه الخصوص فيما يتعلق باعتماد موارد للمستوطنات في مناطق أخرى كالجليل، ووادي الأردن، ومرتفعات الجولان. ويرى فايتز (١٩٧٨ و١٩٧٩) أن استيطان المناطق المكتظة بالسكان في الضفة الغربية، لا يعتبر خاطئاً من الناحية السياسية وحسب، بل أن تحويل الموارد شبه الكامل من مناطق أخرى إلى هضاب الضفة الغربية قد جعل شبكات الاستيطان في هذه المناطق الأخرى عرضة لخطر السقوط. وتجري إقامة الكثير جداً من المستوطنات الجديدة في وقت قصير جداً، بينما يجري حرمان المستوطنات القائمة بالفعل من الموارد الضرورية لكي تستمر.

هوامش الفصل السادس:

(١) هارتشورن، ر.، ١٩٥٠، ٩٥ ـ ١٣٠.

(٢) موير، ر.، ١٩٧٥، ١١٣.

(٣) ايكنشتاين، هـ. هـ.، ١٩٦٦.

(٤) شنول، د. ي.، ١٩٧٧، ١٤٨ ـ ١٦٠.

(٥) سبرينزاك، ا.، ١٩٧٧، ٣٣ ـ ٤٧.

(٦) ايتزيوني ـ هاليفي، ب.، ١٩٧٧.

(٧) سبرينزاك، ا.، ١٩٧٧، ٣٥.

(٨) المصدر السابق.

(٩) ايتزيوني ـ هاليفي، ب.، ١٩٧٧.

١٠ ـ براونشتاين، ل.، ١٩٧٧، ٢٥٩ ـ ٢٧٩.

(هناك تحليل تفصيلي للعمليات العامة للسياسة الخارجية الإسرائيلية وعملياتها في صنع القرار في مؤلفي برنجر، م.، ١٩٧٢ و١٩٧٤).

(١١) ترايس، ر. هـ،، ١٩٧٨، ٢٣٨ ـ ٢٥٢.

(١٢) المصدر السابق.

(١٣) ايزاك، ر. ي، ١٩٧٦.

الفصل السابع

خلاصة

درس هذا البحث تطور الإطار الاستيطاني لجوش إيمونيم. وقد تبين أن أثرها كان هاماً ـ بما لا يتناسب مع حجمها الفعلي. وقد ساعد التماثل بين سياسات جوش، ومشاعر الحكومة اليمينية منذ عام ١٩٧٧. على تنفيذ الاستراتيجيات الاستيطانية ضمن الإطار الرسمي. وقد قدّم شعور قوي بالروح القومية، غذّته التداعيات التاريخية والحمية الدينية، قدّم المبررات الأيديولوجية لهذا النشاط، علاوة على الحجة التي تؤكد على الحاجة إلى الأمن. ومع ذلك، فقد أشار هنسلي إلى أن:

«الولاء السياسي القومي يكف عن أن يكون قومياً بمجرد أن يغدو مسرفاً في التطرف»[١].

وهكذا، تعارض جماعات إسرائيلية كثيرة حركة جوش إيمونيم، على أساس أن جوش تمثل عقبة أمام السلام، وأن الحوار مع العرب لا يمكن إجراؤه، بينما تجري إقامة مستوطنات جديدة، كما أن الناس في إسرائيل لا يحبذون انتهاج جوش لمسلك غير ديمقراطي في سعيها إلى تحقيق أهدافها.

وقد بيّن تنفيذ سياسات جوش الاستيطانية من خلال اليشوف كهيلاتي، أن التحول إلى اليمين لم يكن مجرد مسألة شؤون خارجية. ويشير ايتزيوني ـ هاليفي[٢] إلى أن نداء عقيدة المساواة قد تقلص بصورة متصلة على مر العقدين الماضيين، وأن أيديولوجية منافسة جديدة

قد احتلت الصدارة، هـي أيديولوجية تكافؤ في الفرص أكثر من كونها أيديولوجية مساواة. وهكذا يتناقص باستمرار عدد السكان المستعدين لقبول ضواغط أسلوب حياة ناشيء عن التمسك الجامد بمبادىء تخطيط استيطاني تقليدية. وهذا أمر مهم في فهم النموذج الجديد للمستوطنة المستندة إلى المشروع الخاص.

إلا أنه ما دام النزاع العربي - الإسرائيلي يواصل الاحتفاظ بدوره في بؤرة الشؤون العالمية، فإن سياسات تحديد مواقع الاستيطان هي التي سوف تصبح أكثر أهمية من نموذج الاستيطان في نظر المراقبين. وقدرة النماذج الجديدة للاستيطان على الحياة في بيئة اقتصاديةواقعية، لا يمكن أن تتم إلا متى ألغيت الاعانات المصطنعة، المستندة إلى عوامل سياسية واستراتيجية. وهذا، بدوره، لن يحدث إلا عندما يتم التوصل إلى حل معقول معين للنزاع. ويعتمد حل النزاع حلًا مقبولاً من كل الأطراف على مشاركة كل من المعتدلين والمتشددين، الذين يمثلون كل الآراء. ويمكن أن يقال أن بدايات حل النزاع غالباً ما تبدأ من اتخاذ موقف متطرف، حيث أن الخيار البديل هو خيار نزاع مادي متجدد على نطاق أوسع بكثير. وداخل إسرائيل، ساعد مجيء حكـومة ليكـود المتشددة إلى السلطة في عام ١٩٧٧ على خلق الظروف التي مكنت الرئيس السادات من القيام بزيارته التـاريخية إلى القـدس. إلّا أن المرحلة التي أعقبت مثل هذا التحول المثير قد تتطلب نقل السلطة إلى ذلك الفريق الذي يتبنى سياسة أكثر اعتدالاً. وإن تباطؤ معدل سرعة تطور اتفاقيات كامب ديفيد، خارج اتفاق الصلح المباشر مع مصر، يعد مؤشراً في هذا الاتجاه. ويذهب حزب العمل إلى أن موقفه الأكثر اعتدالاً تجاه مسألة الضفة الغربية، والناشيء عن غياب عوامل تاريخية/ دينية عاطفية قوية، يمكن أن يجعل من الحزب الإدارة الأنسب في محاولة

استئناف مسيرة عملية السلام. ويرى كاتب هذا البحث أن سياسة «الاعتدال» التي يتبناها حزب العمل لا تتصل إلا بالجبهة الداخلية. إلا أنها فيما يتعلق بالأطراف الأخرى في النزاع، لا تعدو أن تكون سياسة أقل تطرفاً بصورة طفيفة من موقف ليكود[٣]. ومع أن حزب العمل قد يبرر مقترحات من نوع خطة آلون بأنها صالحة بسبب الحاجة إلى خلق حدود «آمنة» و«يمكن الدفاع عنها»، إلا أن التأكيد على الاستيطان في أي مكان في الأراضي غير مقبول من جانب العرب. وسوف يتعين على أي حل يمكن قبوله ويتم الاتفاق عليه من جانب كل الأطراف المعتدلة والمتطرفة ذات المصالح أن يأخذ الضفة الغربية كلها بعين الاعتبار، وأن يراعي رغبات السكان الأصليين الذين يشكلون الغالبية. وسياسات إقامة المستوطنات في أية منطقة، لا يحتمل أن تؤدي إلى تغير في المواقف التفاوضية التي من شأنها أن تبدل تبديلاً عظيماً ما وصلت إليه عملية السلام من ركود في عام ١٩٨١.

هوامش الفصل السابع :

(١) هنسلي، ف. هـ.، ١٩٧٣.

(٢) ايتزيوني ـ هاليفي، ١٩٧٧.

(٣) يمثل البرنامج السياسي لحزب العمل العنصر المتشدد داخل الحزب.
وقد اتضح هذا في أكتوبر الماضي، عندما فاز إسرائيل جاليلي على حاييم هيرتزوج المعتدل في التنافس على تولي مسؤولية إعداد البرنامج. وقد ذكر برنامج حزب العمل أن مواصلة «الاستيطان في وادي الأردن. . . . وفي كتلة ايتزيوني، وفي المناطق المحيطة بالقدس، وفي جنوبي قطاع غزة، وكذلك في مرتفعات الجولان ـ مع مراعاة النشاط الاستراتيجي وفي تنسيق وثيق مع قوات الدفاع الإسرائيلية ـ تعد مسألة حيوية بالنسبة إلى أمن الدولة».

(أنظر: ميدل إيست أنترناشيونال، ٣٠/ ١/ ١٩٨١، العدد ١٤٢، ٥.).
كان بإمكان هذه السياسة أن تشهد عودة إلى سياسة استراتيجية آلون، التي وصفناها في الفصل ٢ .

المحتويات

الفصل الأول

الفصل الثاني

الفصل الثالث

الفصل الرابع

الفصل الخامس

الفصل السادس

الفصل السابع

الاستيطان الصهيوني

الاستيطان اليهودي في الضفة الغربية، بقلم ديفيد نيومان، مجموعة من التقارير العلمية، التي تتناول وجهين اساسيين للحقيقة:

الأول: أهداف هذا الاستيطان، الذي يشكل عصب السياسة الرسمية الفعلية، لكافة الحكومات المتعاقبة على إدارة الكيان الاستيطاني، وارتباط هذا العصب، بالنخاع الشوكي للحركة الصهيونية المؤسسة على فكرة «إسرائيل الكبرى».

الثاني: دور منظمة «غوش إيمونيم»، في تنامي هذا الدور بصورة عامة، وفي اطار تنفيذ برامج الاستيطان بصورة خاصة.

وما يكشفه دور «غوش إيمونيم» من عمق تأثير الفكرة الدينية، والتيارات المعبرة عنها، في الوجدان العام للشتات واتجاهاته السياسية عامة.

